

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان
خلية الإعلام والاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

الثلاثاء 02 سبتمبر 2025

الوزير الأول بالنيابة

افتتاح الاجتماع التنسيق مع الولاية.. الوزير الأول بالنيابة،

التكفل بالانشغالات المواطنين ودفع حركية الاستثمار المحلي

تأكيد أولويات العمل للفترة المقبلة واستعراض التدابير الميدانية ■ استكمال إجراءات الدخول المدرسي والجامعي وسد كل الثغرات ■ ضمان استقرار السوق ووفرة المنتجات ذات الاستهلاك الواسع ■ تفضي تداعيات الأمطار الموسمية بالتجند ودعم البنية التحتية ■ تعزيز آليات الرقابة وقمع المضاربة والغش ■ تجنيد الأسرة التربوية والمصالح المختصة للوقاية من المخدرات



فضلا عن ظروف استكمال برنامج تهيئة مناطق النشاط المصرفة.

الاجتماعي مع رفع عدد من الانشغالات المتصلة بالتنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية.

تأكيد أولويات العمل للفترة المقبلة

أوضح الوزير الأول بالنيابة، أن هذا الاجتماع يشكل صانعة لتأكيد أولويات العمل للفترة المقبلة والوقوف على التقدم المحرز واستعراض التدابير المتخذة، كما أكد ضرورة استكمال التدابير المتعلقة بالدخول المدرسي 2025-2026، مع ضمان توفير أجهزة التدفئة بالمناطق الريفية وتهيئة المحيط الخارجي للمدارس، إلى جانب الحرص على توفير النقل المدرسي ووجبات ساخنة بالمطاعم المدرسية منذ اليوم الأول للدراسة.

كما شدد على ضرورة ضمان استقرار السوق ووفرة المنتجات ذات الاستهلاك الواسع وكذا الأدوات المدرسية مع تكثيف آليات الرقابة من الغش. وخلال هذا الاجتماع، دعا الوزير الأول بالنيابة إلى الاعتماد لتقادي التداعيات التي قد تخلفها الأمطار الموسمية، لاسيما من خلال دعم البنية التحتية وتجنب كل السلطات المحلية في حملات التنظيف. يذكر، أن هذا اللقاء التنسيقي تناول المحاور المرتبطة بالدخول المدرسي والجامعي، التحضير لموسمي الخريف والشتاء، فضلا عن المحاور ذات الصلة بآلية التنمية المحلية والتكفل بالانشغالات المواطنين وكذا حركية الاستثمار الاقتصادي على المستوى المحلي.

دخول مدرسي في أحسن الظروف

في السياق، أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إبراهيم مراد، الاثنين، بالجزائر العاصمة، أن السلطات المحلية تكفل على تحضير كل الجوانب التي من شأنها ضمان دخول مدرسي في أحسن الظروف.

وفي كلمة له خلال افتتاح لشغال الاجتماع التنسيق مع ولاية الجمهورية، والذي ألقى عليه الوزير الأول بالنيابة سيدي غريب، في إطار التحضيرات الجارية للدخول الاجتماعي 2025-2026، أوضح مراد أنه متفقد لتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تون، تكفل السلطات المحلية على تحضير كل الجوانب التي من شأنها ضمان دخول مدرسي في أحسن الظروف. وأضاف، أن هذا الاجتماع يأتي للوقوف على مدى تقدم التحضيرات للموسم التربوي الوطني الهام، مع الحرص على تجنيد التفكير بالبنية التحتية التي توليها السلطات العمومية لتوفير أمثل الظروف لتتمدرس أبنائنا وأحسن شروط الأداء البيداغوجي للهيئة التربوية، مبرزا أن ذلك يمثل الأولوية التي تسعى السلطات المحلية إلى تجسيدها في الميدان من خلال تدابير عملية ملموسة بالتنسيق الوثيق مع مختلف القطاعات الوزارية ذات الصلة.

ويخسوس الدخول الجامعي، أكد مراد أن تحضير هذا الموعد يستدعي عملا تكامليا وثيقا يضمن التناقل الكلية بؤسائهم الجامعية في كنف الأمن والراحة. ولت الوزير إلى أن هذا الاجتماع يستعرض موقفا مرتبطا بتناول الإجراءات التحضيرية لموسمي الخريف والشتاء، المتكبلين، لا سيما باعتناء مقاربة استباقية متعددة الأبعاد والتخصصات من شأنها تأمين المواطنين وممتلكاتهم من مختلف المخاطر ذات الصلة وكذا تدرك مواطن الاختلال التي تمس بالإطار المعيشي العام عبر الأحياء والمدن والقرى.

كما تناول الاجتماع أيضا -خيشف مراد- ملف وتيرة التنمية المحلية عبر ولايات الوطن، خاصة ما تعلق باستكمال المشاريع التنموية ذات الأثر المباش على المواطنين، والممولة بنوعان مختلف البرامج، وكذا مناقشة مدى التقدم في عمليات منح المقار الاقتصادي المتواجد على مستوى مناطق تشاغل المنجزة على أوعية عقارية تابعة للجماعات المحلية.

أكد الوزير الأول بالنيابة، سيدي غريب، أمس الاثنين، بالجزائر العاصمة، عزم الدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تون، على أن تكون قريبة من المواطن وأن تستجيب لمتطلباته مع التحرك في الوقت المطلوب والمكان المناسب.

في كلمة له خلال إشرافه على افتتاح لشغال الاجتماع التنسيق مع ولاية الجمهورية، في إطار التحضيرات الجارية للدخول الاجتماعي (2025-2026)، بحضور وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد إبراهيم مراد، دعا الوزير الأول بالنيابة ولاية الجمهورية إلى متابعة تجسيد مشاريع التنمية المحلية وتسريع وتيرة إنجازها ورفع المراقب التي قد تترتبها، لاسيما منها تلك المتعلقة بالخدمات الصحية والتربوية وتلك الموجهة لتعزيز التزود بالماء الشروب والتهيئة الحضرية.

وبنية تعزيز شفافية ومصادقية المعطيات الوطنية، أفاد السيد سيدي غريب بأن المرحلة الحالية ستعزز تركيزا على تسريع وتيرة رقمنة الإدارة الجزئية، وهو ما يلح عليه رئيس الجمهورية في مختلف تدخلاته.

وشدد في هذا السياق، على ضرورة ضبط الأرقام والمعطيات بشكل يتيح الإطلاع على الإمكانات الوطنية قصد إعداد خريطة اقتصادية وطنية محيطة، مع تأكيده على ضرورة التواجد الميداني والاتصال المباشر مع المواطنين تمزيقا لتقته في الدولة ومؤسساتها.

من جهة أخرى، تطرق الوزير الأول بالنيابة إلى مسألة تعزيز الاستثمار المحلي، من خلال توفير البيئة المناسبة لتشجيعه ورفع كل العقبات التي قد تعوقه مع إيلاء أهمية خاصة لمراقبة المبادرات الشبانية والمشاريع المبتكرة.

ويهدف التحضير للأعمال للموسم الاجتماعي المقبل، أكد السيد سيدي غريب أنه يجري العمل على استكمال كافة التتاربي في هذا الاتجاه من خلال تعزيز العمل الميداني والتجند اتام لكل الفاعلين المحليين، لضمان نجاح الدخول المدرسي والجامعي والتكويني المقبل. ولت، في هذا الشأن، أن هذه المحطة الهامة تتطلب استكمال كافة التدابير الوقائية والتحضيرية، لاسيما ما تعلق منها باستلام الهيكل الجيدية والانتقاء من تجهيزها، إلى جانب توفير أجهزة التدفئة خاصة في المناطق الريفية، وضمان بيئة تعليمية مناسبة مع تجهيز المطاعم وتوفير الوجبات الساخنة منذ اليوم الأول، يضاف إليها تجند كل الأسرة التربوية والمصالح المختصة للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية.

وفيما يتعلق بالدخول الجامعي، توقف الوزير الأول بالنيابة عند ضرورة التنسيق مع مسؤولي الجامعات والخدمات الجامعية لضمان جاهزية مختلف المرافق، فضلا عن استكمال لشغلة السيفلة اللازمة.

في سياق ذي صلة، أبرز سيدي غريب أهمية الحرص على ضمان استقرار السوق من خلال توفير المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع مع التأكيد على توفير الأدوات المدرسية، علاوة على متابعة تموين الأسواق ومعالجة الاختلالات المحتملة، من خلال تعزيز آليات الرقابة وقمع أي شكل من أشكال المضاربة أو الغش.

ويخسوس التحضيرات الاستباقية لموسمي الخريف والشتاء، شدد الوزير الأول بالنيابة على أهمية اتخاذ التدابير اللازمة لتقادي المخاطر الطبيعية الناتجة عن التغيرات الجوية عبر تدعيم البنية التحتية والسهر على نظافة المحيط وصيانة مختلف الشبكات.

كما سلط الضوء على أهمية الاستغلال الأمثل لآليات الإنذار المبكر والتدخل السريع عند وقوع أي طارئ، مع التكفل العاجل بالمخلفات وتعميش المشربين وكذا مواصلة العمل على إنجاز المشاريع التي من شأنها حماية المدن والمناطق المهددة من مخاطر الفيضانات بالتنسيق مع القطاعات المختصة.

وخلال هذا الاجتماع التنسيق، الذي جرى عبر تقنية التلحاضر المرئي عن بعد، قدم وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية جملة من التوجيهات الرامية إلى التحضير الأمثل للدخول الاجتماعي المقبل، تنفيذا لتوجيهات السلطات العليا اليلار.

وتم بالمنااسبة عرض النظام المعلوماتي الخاص بتسيير الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية والذي يعد أداة جديدة تم تطويرها للمساعدة على التسيير واتخاذ القرار، خاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية المكلف بالخدمات المدرسية، وهي الآلية التي سيتم تعميمها والشرع في استغلالها على المستوى الوطني، ابتداء من الدخول الاجتماعي المقبل.

بدوره، استعرض وزير ولاية الجمهورية، خلال تدخلاته، مدى تقدم التحضيرات الخاصة بالدخول

رئيس الجمهورية حرص على تسريع وتيرة رقمنة الإدارة

أكد الوزير الأول بالنيابة سيدي غريب، أمس الاثنين، بالجزائر العاصمة، على أهمية تسريع وتيرة رقمنة الإدارة الجزئية لما تضيفه من شفافية على مختلف التمايلات.

وفي كلمة له خلال إشرافه على افتتاح لشغال الاجتماع التنسيق مع ولاية الجمهورية، بحضور وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إبراهيم مراد، أوضح سيدي غريب أن مرسى الجمهورية، السيد عبد المجيد تون، يلح في كل تدخلاته على تسريع وتيرة رقمنة الإدارة الجزئية، نظرا لما تضيفه من شفافية ومصادقية على مختلف التمايلات، مشفرا إلى أن المرحلة الحالية متزكة على تسريع وتيرة تلك العملية وتدارك التقلص المسجل.

كما شدد على ضرورة ضبط الأرقام والمعطيات بشكل يتيح الإطلاع على الإمكانات الوطنية، قصد إعداد خريطة اقتصادية وطنية محيطة. وبالمنااسبة، أكد عزم الدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية، على أن تكون قريبة من المواطن وأن تستجيب لمتطلباته مع التحرك في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالتحضير لموسمي الخريف والشتاء، شدد على ضرورة الاعتماد المبكر من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتقادي أضرار المخاطر الطبيعية وضمان أمن وسلامة المواطنين، من خلال تعزيز العمل الوثيق لمواجهة مخلفات التغيرات الجوية، لاسيما عبر دعم البنية التحتية، والسهر على نظافة المحيط وصيانة مختلف الشبكات.

كما أبرز أهمية الاستغلال الأمثل لآليات الإنذار المبكر، والتدخل السريع عند وقوع أي طارئ، فضلا عن التكفل العاجل بالمخلفات وتعميش المشربين.

وفيما يتعلق بالتحضيرات الجارية للدخول المدرسي والجامعي، أكد الوزير الأول بالنيابة، سيدي غريب، على أهمية الحرص على ضمان دخول مدرسي في أحسن الظروف. وأضاف، أن هذا الاجتماع يأتي للوقوف على مدى تقدم التحضيرات للموسم التربوي الوطني الهام، مع الحرص على تجنيد التفكير بالبنية التحتية التي توليها السلطات العمومية لتوفير أمثل الظروف لتتمدرس أبنائنا وأحسن شروط الأداء البيداغوجي للهيئة التربوية، مبرزا أن ذلك يمثل الأولوية التي تسعى السلطات المحلية إلى تجسيدها في الميدان من خلال تدابير عملية ملموسة بالتنسيق الوثيق مع مختلف القطاعات الوزارية ذات الصلة.

ويخسوس الدخول الجامعي، أكد مراد أن تحضير هذا الموعد يستدعي عملا تكامليا وثيقا يضمن التناقل الكلية بؤسائهم الجامعية في كنف الأمن والراحة. ولت الوزير إلى أن هذا الاجتماع يستعرض موقفا مرتبطا بتناول الإجراءات التحضيرية لموسمي الخريف والشتاء، المتكبلين، لا سيما باعتناء مقاربة استباقية متعددة الأبعاد والتخصصات من شأنها تأمين المواطنين وممتلكاتهم من مختلف المخاطر ذات الصلة وكذا تدرك مواطن الاختلال التي تمس بالإطار المعيشي العام عبر الأحياء والمدن والقرى.

كما تناول الاجتماع أيضا -خيشف مراد- ملف وتيرة التنمية المحلية عبر ولايات الوطن، خاصة ما تعلق باستكمال المشاريع التنموية ذات الأثر المباش على المواطنين، والممولة بنوعان مختلف البرامج، وكذا مناقشة مدى التقدم في عمليات منح المقار الاقتصادي المتواجد على مستوى مناطق تشاغل المنجزة على أوعية عقارية تابعة للجماعات المحلية.

ويخسوس الدخول الجامعي، أكد مراد أن تحضير هذا الموعد يستدعي عملا تكامليا وثيقا يضمن التناقل الكلية بؤسائهم الجامعية في كنف الأمن والراحة. ولت الوزير إلى أن هذا الاجتماع يستعرض موقفا مرتبطا بتناول الإجراءات التحضيرية لموسمي الخريف والشتاء، المتكبلين، لا سيما باعتناء مقاربة استباقية متعددة الأبعاد والتخصصات من شأنها تأمين المواطنين وممتلكاتهم من مختلف المخاطر ذات الصلة وكذا تدرك مواطن الاختلال التي تمس بالإطار المعيشي العام عبر الأحياء والمدن والقرى.

نظام معلوماتي جديد لتسيير الموارد البشرية

5 أولويات للدخول الاجتماعي

تكفل أنجع بالخدمات وتحسين تسيير الجماعات المحلية

إضافة إلى تسريع إنجاز المشاريع التنموية، مع متابعة صارمة لاحترام آجال التنفيذ وجودة الإنجاز، وكذا العمل على تحسين تسيير المؤسسات العمومية المحلية، من خلال تقييم أساليب العمل وتكييفها بما يتلاءم مع حاجيات التنمية، خاصة في مجالات النفايات، الإنارة العمومية، المساحات الخضراء ومراكز الردم، وأخيرا استكمال تهيئة مناطق النشاهد المستقرة الموجهة للشباب المستثمر، بما يميز ديناميكية التنمية المحلية. ويأتي هذا الاجتماع، في سياق المتابعة الدورية التي تقوم بها وزارة الداخلية، بالتنسيق مع ولاية الجمهورية، قصد ضمان دخول اجتماعي ناجح، وتحسين أداء الجماعات المحلية خدمة للمواطن، ويعد محطة مهمة توجه خطوات السلطات العمومية نحو دخول اجتماعي يلي تطلعات المجتمع، ويؤكد التزام السلطات العليا بتوفير بيئة مستقرة ومحفزة لجميع المواطنين، مع تركيز خاص على تحسين الخدمات وإحداث نقلة نوعية في جودة الحياة اليومية، بالتركيز على الكفاءات والرقمنة كأدوات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

كما يأتي هذا الاجتماع في إطار المتابعة الدورية التي تحرص وزارة الداخلية والجماعات المحلية على القيام بها بالتنسيق المباشر مع ولاية الجمهورية، باعتبارهم حلقة الوصل الأساسية بين الإدارة المركزية والواقع الميداني. وضمن انطلاقة مسلة الجوانب التربوية أو الخدماتية أو التنظيمية، كما يسمى الاجتماع إلى تقييم مستوى تنفيذ التعليمات السابقة، ورصد النقائص المسجلة ميدانيا قصد معالجتها في حينها، بما يضمن تحسين أداء الجماعات المحلية ورفع مستوى الخدمة العمومية. وإضافة إلى ذلك، يمثل الاجتماع فرصة لتعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات ذات المساهمة وتبادل التجارب الناجحة بين الولايات، بما يرمخ ثقافة الحكامة الرشيدة ويجعل من المواطن المستفيد الأول من كل هذه الجهود.

شكل الاجتماع التنسيق مع ولاية الجمهورية، محطة هامة لمتابعة مستوى تقدم التحضيرات الميدانية، حيث قدم وزير الداخلية جملة من التوجيهات العملية الرامية إلى ضمان دخول اجتماعي ناجح، تنفيذا لتعليمات السلطات العليا وعلى رأسها رئيس الجمهورية.

زهراء. ب

شهد اللقاء الافتراضي تقديم عرض حول النظام المعلوماتي الخاص بتسيير الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية، والذي تم تطويره كأداة عصرية لدعم اتخاذ القرار، خصوصا فيما يتصل بالموارد البشري المكلف بالخدمات المدرسية، حيث سيتم الشروع في استغلال هذا النظام وتعميمه على مستوى جميع ولايات الوطن، بداية من الدخول الاجتماعي المقبل. في هذا السياق، شدد الوزير مراد على تسريع وتيرة عصرنة القطاع واستكمال الأنظمة المعلوماتية المرتبطة بمتابعة التنمية المحلية وتسيير المرافق العمومية ذات الأثر المباشر على حياة المواطن.

كما فتح الاجتماع المجال لمداخلات الولاة، الذين عرضوا مستوى التحضيرات الخاصة بالدخول الاجتماعي، وتوقعوا عند جملة من الانشغالات المرتبطة بالتنمية المحلية وتسيير الجماعات، مؤكدين على ضرورة التنسيق المتواصل مع مختلف القطاعات المعنية للتكفل الأمثل بها.

وحدد وزير الداخلية، في كلمته، خمس أولويات رئيسية يتعين على الولاية إعطاؤها عناية خاصة خلال المرحلة المقبلة، من بينها ضمان دخول مدرسي وجامعي ناجح عبر التكفل بالبنية التحتية، النقل، الإعلام، التندبة والتجهيزات، إلى جانب تأمين المنشآت التعليمية، الحفاظ على المظهر الجمالي للمدن عبر تعزيز النظافة العمومية، وتكثيف جهود القضاء على النقاط السوداء والمقارغ العشوائية وتهيئة المساحات الخضراء.

شدد على دعم العمل الميداني والتجند التام لكل الفاعلين المحليين .. الوزير الأول بالنيابة:

استكمال كافة التدابير لإنجاح الدخول الاجتماعي

- ضمان نجاح الدخول المدرسي والجامعي والتكويني ■ السهر على استلام الهياكل الجديدة واستكمال تجهيزها
- توفير أجهزة التدفئة وضمان الوجبات الساخنة منذ اليوم الأول ■ تجند الأسرة التربوية والمصالح المختصة للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية ■ ضمان توفير المواد ذات الاستهلاك الواسع والأدوات المدرسية ■ متابعة تموين الأسواق وقمع أي شكل من أشكال المضاربة ■ تعزيز العمل الوقائي لمواجهة مخلفات التقلبات الجوية ■ الاستغلال الأمثل لآليات الإنذار المبكر والتدخل السريع عند وقوع أي طارئ ■ متابعة تجسيد برامج التنمية المحلية وتسريع وتيرتها وتشجيع الاستثمار المحلي ■ عرض النظام المعلوماتي لتسيير الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية

وفيما يخص مشاريع التنمية المحلية، دعا سيدي غريب ولاية الجمهورية إلى متابعة تجسيد هذه البرامج والتسريع في وتيرة إنجازها ورفع المراقيل التي قد تعترضها، لاسيما تلك المتعلقة بالخدمات الصحية، التربوية، وتلك الموجهة لتعزيز التزود بالماء الشروب والتهيئة الحضرية، حيث أكد في هذا الصدد، على أهمية تعزيز التواجد الميداني والاتصال المباشر مع المواطنين، للاستماع لانشغالاتهم والعمل على إيجاد الحلول الفعالة، والحرص التام على تجسيد الوعود المقدمة للمواطنين، تعزيزا لثقتهم في الدولة ومؤسساتها.

من جهة أخرى، تطرق السيد سيدي غريب إلى تشجيع الاستثمار المحلي، من خلال التجند لتوفير البيئة المناسبة، ورفع العقوبات التي قد تعوقه وإيلاء أهمية خاصة لمرافقة المبادرات الشبابية والمشاريع المبتكرة. وبالعودة لموسم الاصطياف، أشد الوزير الأول بالنيابة على الولاية والسلطات المحلية نظير جهودهم المبدولة لإنجاحه والمساهمة الهامة في الحملة الوطنية للوقاية من الحرائق ومكافحتها.

وخلال الاجتماع التسيقي الذي جرى عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد، تم عرض النظام المعلوماتي الخاص بتسيير الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية، والذي يعد أداة جديدة تم تطويرها للمساعدة على التسيير واتخاذ القرار، خاصة فيما يتعلق بالموارد البشري المكلف بالخدمات المدرسية، وهي الآلية التي سيتم تعميمها والشروع في استغلالها على المستوى الوطني، ابتداء من الدخول الاجتماعي المقبل.

بدورهم، استعرض ولاية الجمهورية، خلال تدخلاتهم، مدى تقدم التحضيرات الخاصة بالدخول الاجتماعي مع رفع عدد من الانشغالات المتصلة بالتنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية.

متابعة تموين الأسواق ومعالجة أي اختلالات من خلال تعزيز آليات الرقابة وقمع أي شكل من أشكال المضاربة أو الغش.

تسريع وتيرة رقمنة الإدارة

وفي ملف آخر، أكد الوزير الأول بالنيابة، على أهمية تسريع وتيرة رقمنة الإدارة الجزائرية لما تضيفه من شفافية على مختلف التعاملات، مشيرا إلى أن المرحلة الحالية ستركز على تسريع وتيرة تلك العملية وتدارك النقائص المسجلة. كما شدد على ضرورة ضبط الأرقام والمعطيات بشكل يتيح الاطلاع على الإمكانات الوطنية، قصد إعداد خريطة اقتصادية وطنية محينة. وأكد سيدي غريب بالمناسبة، عزم الدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية على أن تكون الإدارة قريبة من المواطن وأن تستجيب لمتطلباته، مع التحرك في الوقت المطلوب والمكان المناسب.

وفيما يتعلق بالتخضير لموسمي الخريف والشتاء، شدد الوزير الأول بالنيابة، على ضرورة الاستعداد المبكر من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي أضرار المخاطر الطبيعية وضمان أمن وسلامة المواطنين، من خلال تعزيز العمل الوقائي لمواجهة مخلفات التقلبات الجوية، لاسيما عبر دعم البنية التحتية، والسهر على نظافة المحيط وصيانة مختلف الشبكات. كما أبرز أهمية الاستغلال الأمثل لآليات الإنذار المبكر، والتدخل السريع عند وقوع أي طارئ، فضلا عن التكفل العاجل بالمخلفات وتعويض المتضررين. وذكر في السياق ذاته، بما يتطلبه ذلك من تجند لكل السلطات المحلية والمصالح المختصة وتوفير الموارد المادية والبشرية مع إشراك المجتمع المدني في حملات التنظيف والترتيب على النقاط السوداء، إلى جانب مواصلة العمل على إنجاز المشاريع التي تساهم في حماية المدن والمناطق المهددة من مخاطر الفيضانات بالتسيير مع القطاعات المختصة.

أكد الوزير الأول بالنيابة، سيدي غريب، أمس، على ضرورة استكمال كافة التدابير للدخول الاجتماعي المقبل من خلال تعزيز العمل الميداني والتجند التام لكل الفاعلين المحليين.

ي-س أوضح الوزير الأول بالنيابة في كلمة له خلال إشرافه على افتتاح أشغال الاجتماع التسيقي مع ولاية الجمهورية، في إطار التحضيرات الجارية للدخول الاجتماعي 2025-2026، بحضور وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، إبراهيم مراد، أن هذا الاجتماع يعد "فرصة للوقوف على التقدم المحرز في التحضير لهذا الموعد الهام واستعراض التدابير اللازمة في مختلف القطاعات الحيوية".

وأشار بالمناسبة إلى أن هذه الخطوة "تأتي تعزيزا للعمل الميداني والتجند التام لكل الفاعلين المحليين لضمان نجاح الدخول المدرسي والجامعي والتكويني المقبل"، معتبرا أن هذه المحطة الهامة "تتطلب استكمال كافة التدابير الوقائية والتحضيرية، سيما السهر على استلام الهياكل الجديدة واستكمال تجهيزها"، إلى جانب توفير أجهزة التدفئة، خاصة في المناطق الريفية، وضمان بيئة تعليمية مناسبة مع تجهيز المطاعم وتوفير الوجبات الساخنة منذ اليوم الأول. كما أكد على ضرورة "تجند كل الأسرة التربوية والمصالح المختصة والعمل الفعال للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية". ويخصوص الدخول الجامعي، أبرز الوزير الأول بالنيابة ضرورة التنسيق مع مسؤولي الجامعات والخدمات الجامعية لضمان جاهزية مختلف المرافق، فضلا عن استكمال أنشطة الصيانة اللازمة. وفي ذات السياق، أكد على الحرص لضمان استقرار السوق من خلال توفير المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع والتأكيد على توفير الأدوات المدرسية، بالإضافة إلى

أكد أن السلطات المحلية تعكف على تحضير كل الجوانب.. مراد:

ضمان دخول مدرسي وجامعي مريح

■ توفير أمثل الظروف للأداء البيداغوجي ولتعليم التلاميذ ■ مقارنة استباقية تحضيراً لموسمي الخريف والشتاء ■ تدارك الاختلالات التي تمس بالإطار المعيشي عبر الأحياء والمدن والقرى ■ استكمال المشاريع التنموية ذات الأثر المباشر على المواطن ■ تقييم عمليات منح العقار الاقتصادي التابع للجماعات المحلية

المحلية عبر ولايات الوطن، خاصة ما تعلق باستكمال المشاريع التنموية ذات الأثر المباشر على المواطن، والممولة بعنوان مختلف البرامج، وكذا مناقشة مدى التقدم في عمليات منح العقار الاقتصادي المتواجد على مستوى مناطق النشاط المنجزة على أوعية عقارية تابعة للجماعات المحلية، فضلاً عن ظروف استكمال برنامج تهيئة مناطق النشاط المصغرة.

أيضا "شقا مرتبطا بالإجراءات التحضيرية لموسمي الخريف والشتاء المقبلين، لا سيما باعتماد مقارنة استباقية متعددة الأبعاد والتخصصات من شأنها تأمين المواطن وممتلكاته من مختلف المخاطر ذات الصلة وكذا تدارك مواطن الاختلال التي تمس بالإطار المعيشي العام عبر الأحياء والمدن والقرى". كما تناول الاجتماع "ملف وقيرة التنمية

المحلية إلى تجسيدها في الميدان من خلال تدابير عملية ملموسة بالتنسيق الوثيق مع مختلف القطاعات الوزارية ذات الصلة".

ويخصوص الدخول الجامعي، أكد مراد أن تحضير هذا الموعد يستدعي "عملا تكامليا وثيقا يضمن التحاق الطلبة بمؤسساتهم الجامعية في كنف الأمن والراحة".

ولفت الوزير إلى أن الاجتماع يستعرض

أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، إبراهيم مراد، أمس، أن السلطات المحلية تعكف على تحضير كل الجوانب التي من شأنها ضمان دخول مدرسي في أحسن الظروف.

عادل. م
وفي كلمة له خلال افتتاح أشغال الاجتماع التنسيق مع ولاية الجمهورية، الذي أشرف عليه الوزير الأول بالنيابة، في إطار التحضيرات الجارية للدخول الاجتماعي 2025-2026، أوضح مراد أنه "تتفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تعكف السلطات المحلية على تحضير كل الجوانب التي من شأنها ضمان دخول مدرسي في أحسن الظروف". وأضاف أن الاجتماع يأتي للوقوف على "مدى تقدم التحضيرات للموعد التربوي الوطني الهام مع الحرص على تجديد التنكير بالعناية القصوى التي توليها السلطات العمومية لتوفير أمثل الظروف لتعليم أبناءنا وأحسن شروط الأداء البيداغوجي للهيئة التربوية"، مبرزا أن ذلك يمثل "الأولوية التي تسعى السلطات

حث الولاة على متابعة تجسيد مشاريع التنمية المحلية سيفي غريب: الدولة عازمة على الاستجابة لمتطلبات المواطنين

■ نحو تسريع وتيرة رقمنة الإدارة الجزائرية

سفيان. ع



أكد الوزير الأول
بالنيابة، سيفي غريب،
الاثنين بالجزائر
العاصمة، عزم الدولة
وعلى رأسها رئيس
الجمهورية، عبد
المجيد تبون، على أن
تكون قريبة من
المواطن وأن تستجيب
لمتطلباته مع "التحرك

في الوقت المطلوب والمكان المناسب"، وهذا
حسبما أوردته وكالة الأنباء الجزائرية.

وفي كلمة له خلال إشرافه على افتتاح
أنشغال الاجتماع التسيقي مع ولاية الجمهورية،
في إطار التحضيرات الجارية للدخول
الاجتماعي (2025-2026)، بحضور وزير
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة
العمرانية، إبراهيم مراد، دعا الوزير الأول
بالنيابة ولاية الجمهورية إلى متابعة تجسيد
مشاريع التنمية المحلية وتسريع وتيرة
إنجازها ورفع العراقل التي قد تعترضها،
لاسيما منها تلك المتعلقة بالخدمات الصحية
والتربوية وتلك الموجهة لتعزيز التزود بمياه
الشرب والتهيئة الحضرية.

وبغية تعزيز شفافية ومصداقية المعطيات
الوطنية، أفاد سيفي غريب بأن المرحلة
الحالية "ستعرف تركيزا على تسريع وتيرة
رقمنة الإدارة الجزائرية، وهو ما يلح عليه
رئيس الجمهورية في مختلف تدخلاته".
وشدد في هذا السياق على "ضرورة ضبط
الأرقام والمعطيات بشكل يتيح الاطلاع على
الامكانيات الوطنية قصد إعداد خريطة
اقتصادية وطنية محينة" مع تأكيد على
"ضرورة التواجد الميداني والاتصال المباشر
مع المواطنين، تعزيزا لثقتهم في الدولة
ومؤسساتها".

من جهة أخرى، تطرق الوزير الأول بالنيابة
إلى مسألة تعزيز الاستثمار المحلي من خلال
"توفير البيئة المناسبة لتشجيعه ورفع كل
العقبات التي قد تعوقه مع إيلاء أهمية خاصة
لمرافقة المبادرات الشبانية والمشاريع
المبتكرة". ويهدف التحضير الأمثل للموسم
الاجتماعي المقبل، أكد سيفي غريب أنه
يجري العمل على استكمال كافة التدابير في
هذا الاتجاه من خلال "تعزيز العمل الميداني
والتجند التام لكل الفاعلين المحليين، لضمان
نجاح الدخول المدرسي والجامعي والتكويني
المقبل".

ولفت، في هذا الشأن، إلى أن هذه المحطة
الهامة "تتطلب استكمال كافة التدابير
الوقائية والتحضيرية، لا سيما ما تعلق منها
باستلام الهياكل الجديدة والانتهاج من
تجهيزها"، إلى جانب "توفير أجهزة التدفئة،
خاصة في المناطق الريفية" و"ضمان بيئة
تعليمية مناسبة مع تجهيز المطاعم وتوفير

الوجبات الساخنة منذ اليوم الأول"، يضاف
إليها "تجند كل الأسرة التربوية والمصالح
المختصة للوقاية من المخدرات والمؤثرات

العقلية". وفيما يتعلق بالدخول الجامعي،
توقف الوزير الأول بالنيابة عند ضرورة
التنسيق مع مسؤولي الجامعات والخدمات
الجامعية لضمان جاهزية مختلف المرافق،
فضلا عن استكمال أنشطة الصيانة اللازمة.

وفي سياق ذي صلة، أبرز سيفي غريب
أهمية الحرص على ضمان استقرار السوق
من خلال توفير المواد الأساسية ذات
الاستهلاك الواسع مع التأكيد على توفير
الأدوات المدرسية، علاوة على متابعة تموين
الأسواق ومعالجة الاختلالات المحتملة، من
خلال تعزيز آليات الرقابة وقمع أي شكل من
أشكال المضاربة أو الغش.

وبخصوص التحضيرات الاستباقية
لموسمي الخريف والشتاء، شدد الوزير الأول
بالنيابة على أهمية اتخاذ التدابير اللازمة
لتفادي المخاطر الطبيعية الناجمة عن
التقلبات الجوية عبر تدعيم البنية التحتية
والسهر على نظافة المحيط وصيانة مختلف
الشبكات.

كما سلط الضوء على أهمية الاستغلال
الأمثل لآليات الإنذار المبكر والتدخل السريع
عند وقوع أي طارئ مع التكفل العاجل
بالمخلفات وتعويض المتضررين وكذا
مواصلة العمل على إنجاز المشاريع التي من
شأنها حماية المدن والمناطق المهددة من
مخاطر الفيضانات، بالتنسيق مع القطاعات
المختصة.

وخلال هذا الاجتماع التسيقي الذي جرى
عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد، قدم وزير
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة
العمرانية جملة من التوجيهات الرامية إلى
التحضير الأمثل للدخول الاجتماعي المقبل،
تنفيذا لتوجيهات السلطات العليا للبلاد.

وتم بالمناسبة عرض النظام المعلوماتي
الخاص بتسيير الموارد البشرية على مستوى
الجماعات المحلية، والذي يعد أداة جديدة تم
تطويرها للمساعدة على التسيير واتخاذ
القرار، خاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية
المكلف بالخدمات المدرسية، وهي الآلية
التي سيتم تعميمها والشروع في استغلالها
على المستوى الوطني، ابتداء من الدخول
الاجتماعي المقبل.

الوزير الأول بالنيابة يشدد على استكمال كل التدابير الحكومة تتجند لإنجاح الدخول الاجتماعي



ص 3

● أكد الوزير الأول بالنيابة، سيفي غريب، أمس، على أهمية تسريع وتيرة رقمنة الإدارة الجزائرية لما تضيفه من شفافية على مختلف التعاملات. وفي كلمة له خلال إشرافه على افتتاح أشغال الاجتماع التنسيقي مع ولاية الجمهورية، بحضور وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، إبراهيم مراد، أوضح سيفي غريب أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، يلج في كل تدخلاته على تسريع وتيرة رقمنة الإدارة الجزائرية، نظرا لما تضيفه من شفافية ومصداقية على مختلف التعاملات، مشيرا إلى أن المرحلة الحالية ستركز على تسريع وتيرة تلك العملية وتدارك النقائص المسجلة.

كما شدد على ضرورة ضبط الأرقام والمعطيات بشكل يتيح الاطلاع على الإمكانيات الوطنية، قصد إعداد خريطة اقتصادية وطنية محينة. وبالمناسبة، أكد عزم الدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية على أن تكون قريبة من المواطن وأن تستجيب لمتطلباته، مع التحرك في الوقت المطلوب والمكان المناسب.

وفيما يتعلق بالتحضير لموسمي الخريف والشتاء، شدد على ضرورة الاستعداد المبكر من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي أضرار المخاطر الطبيعية وضمان أمن وسلامة المواطنين، من خلال تعزيز العمل الوقائي لمواجهة مخلفات التقلبات الجوية، لا سيما عبر دعم البنية التحتية والسهر على نظافة المحيط وصيانة مختلف الشبكات.

كما أبرز أهمية الاستغلال الأمثل لأليات الإنذار المبكر والتدخل السريع عند وقوع أي طارئ، فضلا عن التكفل العاجل بالمخلفات وتعويض المتضررين. وفي السياق ذاته، ذكر الوزير الأول بالنيابة، بما يتطلبه ذلك من تجند لكل السلطات المحلية والمصالح المختصة وتوفير الموارد المادية والبشرية مع إشراك المجتمع المدني في حملات التنظيف والتركيز على النقاط السوداء، إلى جانب مواصلة العمل على إنجاز المشاريع التي تساهم في حماية المدن والمناطق المهددة من مخاطر الفيضانات بالتنسيق مع القطاعات المختصة.

وفيما يخص مشاريع التنمية المحلية، دعا ولاية الجمهورية إلى متابعة تجسيد هذه البرامج والتسريع في وتيرة إنجازها ورفع العاقيل التي قد تعترضها، لا سيما تلك المتعلقة بالخدمات الصحية، التربوية، وتلك الموجهة لتعزيز التزود بالماء الشروب والتهيئة الحضرية. وفي هذا الصدد، أكد على أهمية تعزيز التواجد الميداني والاتصال المباشر مع المواطنين، للاستماع لانشغالاتهم والعمل على إيجاد الحلول الفعالة والحرص التام على تجسيد الوعود المقدمة للمواطنين، تعزيزا لثقتهم في

الدولة ومؤسساتها. من جهة أخرى، تطرق سيفي غريب إلى تشجيع الاستثمار المحلي، من خلال التجند لتوفير البيئة المناسبة ورفع كل العقبات التي قد تمرق له وإيلاء أهمية خاصة لمرافقة المبادرات الشبابية والمشاريع المبتكرة. وبالمعنى، وبالعودة لموسم الاصطياف، أثنى الوزير الأول بالنيابة على الولاية والسلطات المحلية نظير جهودهم المبذولة لإنجاحه والمساهمة الهامة في الحملة الوطنية للوقاية من الحرائق ومكافحتها.

ومن جهته، أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، إبراهيم مراد، أن السلطات المحلية تمكث على تحضير كل الجوانب التي من شأنها ضمان دخول مدرسي في أحسن الظروف، وأوضح مراد أنه "تتفجدا لتعليمات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، تعكف السلطات المحلية على تحضير كل الجوانب التي من شأنها ضمان دخول مدرسي في أحسن الظروف، مضيفا أن هذا الاجتماع يأتي للوقوف على مدى تقدم التحضيرات للموسم التريوي الوطني الهام مع الحرص على تجديد التفكير بالتمانية القصوى التي توليها السلطات العمومية لتوفير أمثل الظروف لمتدريس أبنائنا وأحسن شروط الأداء البيداغوجي للهيئة التريوية".

وشدد المتحدث، بناء على هذا، أن إبراز "الأولوية التي يمثلها هذا الموعد وبالتالي هو ما تسعى السلطات المحلية إلى تجسيدها في الميدان من خلال تدابير عملية ملموسة بالتنسيق الوثيق مع مختلف القطاعات الوزارية ذات الصلة. وبخصوص الدخول الجامعي، أكد مراد أن تحضير هذا الموعد يستدعي عملا تكامليا وثيقا يضمن التحاق الطلبة بمؤسساتهم الجامعية في كنف الأمن والراحة. ولفت إلى أن هذا الاجتماع يستعرض "شقا مرتبطا بتناول الإجراءات التحضيرية لموسمي الخريف والشتاء المقبلين، لا سيما باعتماد مقارنة استباقية متعددة الأبعاد والتخصصات من شأنها تأمين المواطن وممتلكاته من مختلف المخاطر ذات الصلة وكذا تدارك مواطن الاختلال التي تمس بالإطار المعيشي العام عبر الأحياء والمدن والقرى.

كما يتناول الاجتماع أيضا -حسب مراد- ملف وتيرة التنمية المحلية عبر ولايات الوطن، خاصة ما تعلق باستكمال المشاريع التنموية ذات الأثر المباشر على المواطن، والممولة بعنوان مختلف البرامج، وكذا مناقشة مدى التقدم في عمليات منح القار الاقتصادي المتواجد على مستوى مناطق النشاط المنجزة على أوعية عقارية تابعة للمجماعات المحلية، فضلا عن ظروف استكمال برنامج تهيئة مناطق النشاط المصغرة". سعيد بشار

الوزير الأول بالنيابة يشرف على أشغال الاجتماع التنسيق مع ولاية الجمهورية

الحكومة تشدد على استقرار السوق ومحاربة الغش بمناسبة الدخول الاجتماعي

سيبي غريب يؤكد على أهمية تسريع وتيرة رقمنة الإدارة

أكد الوزير الأول بالنيابة، سيبي غريب، أمس الاثنين، على أهمية تسريع وتيرة رقمنة الإدارة الجزائرية لما تضفيه من شفافية على مختلف التعاملات. كما شدد على أهمية استقرار السوق خلال الدخول الاجتماعي داعياً إلى استكمال كافة التدابير للدخول الاجتماعي المقبل من خلال تعزيز العمل الميداني والتجند التام لكل الفاعلين المحليين وتكثيف آليات الرقابة لمحاربة الغش و المضاربة حفاظاً على القدرة الشرائية للمواطن وتقادي أي اضطرابات قد تمس توازن السوق مع انطلاق الموسم الدراسي.

ليلى. س



عقد الوزير الأول بالنيابة، سيبي غريب، أمس الاثنين، اجتماعاً تنسيقياً بمقر وزارة الداخلية مع ولاية الجمهورية عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد. وخصص اللقاء لمناقشة التحضيرات الخاصة بالدخول الاجتماعي، بحضور وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إبراهيم مراد. وتناول الاجتماع ملفات الدخول المدرسي والجامعي، إلى جانب الاستعدادات لموسم الخريف والشتاء، فضلاً عن متابعة التنمية المحلية والتكفل بالمشغلات المواطنين. واهتمت الأشغال أيضاً ببحث سبل تعزيز الاستثمار الاقتصادي على المستوى المحلي ودعم الحركة التنموية في مختلف القطاعات.

تعليمات لضمان دخول مدرسي وجامعي محكم التحضير

وفي كلمة له خلال إشرافه على افتتاح أشغال الاجتماع أوضح الوزير الأول بالنيابة أن هذا الاجتماع يعد « فرصة للوقوف على التقدم المحرز في التحضير لهذا الموعد الهام واستعراض التدابير اللازمة في مختلف القطاعات الحيوية». وأشار بالنسبة إلى أن هذه الخطوة « تأتي تعزيزاً للعمل الميداني والتجند التام لكل الفاعلين المحليين لضمان نجاح الدخول المدرسي والجامعي والتكويين المقبل»، معتبراً أن هذه المحطة الهامة « تتطلب استكمال كافة التدابير الوقائية والتحضيرية، سيما السهر على استلام الهياكل الجديدة واستكمال تجهيزها»، إلى جانب « توفير أجهزة التدفئة، خاصة في المناطق الريفية»، وضمان « بيئة تعليمية مناسبة مع تجهيز المطاعم وتوفير الوجبات الساخنة منذ اليوم الأول»، كما أكد على ضرورة « تجند كل الأسرة التربوية والمصالح المختصة والعمل الفعال للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية».

وبخصوص الدخول الجامعي، أبرز الوزير الأول بالنيابة ضرورة التنسيق مع مسؤولي الجامعات والخدمات الجامعية لضمان جاهزية مختلف المرافق، فضلاً عن استكمال أنشطة الصيانة اللازمة. وفي ذات السياق، أكد على الحرص لضمان استقرار السوق من خلال توفير المواد

ص 3

والسهر على نظافة المحيط وصيانة مختلف الشبكات. كما أبرز أهمية الاستغلال الأمثل لآليات الإنذار المبكر، والتدخل السريع عند وقوع أي طارئ، فضلاً عن التكفل العاجل بالمخلفات وتعويض المتضررين. كما سلط الضوء على أهمية الاستغلال الأمثل لآليات الإنذار المبكر والتدخل السريع عند وقوع أي طارئ مع التكفل العاجل بالمخلفات وتعويض المتضررين وكذا مواصلة العمل على إنجاز المشاريع التي من شأنها حماية المدن والمناطق المهددة من مخاطر الفيضانات، بالتنسيق مع القطاعات المختصة. وفي السياق ذاته، ذكر الوزير الأول بالنيابة، بما يتطلبه ذلك من تجند لكل السلطات المحلية والمصالح المختصة وتوفير الموارد المادية والبشرية مع إشراك المجتمع المدني في حملات التنظيف والتركيز على النقاط السوداء، إلى جانب مواصلة العمل على إنجاز المشاريع التي تساهم في حماية المدن والمناطق المهددة من مخاطر الفيضانات بالتنسيق مع القطاعات المختصة. وفيما يخص مشاريع التنمية المحلية، دعا ولاية الجمهورية إلى متابعة تجسيد هذه البرامج والتسريع في وتيرة إنجازها ورفع العراقل التي قد تعترضها، سيما تلك المتعلقة بالخدمات الصحية، التربوية، وتلك الموجهة لتعزيز التزود بالماء الشروب والتهيئة الحضرية. وبالعودة لموسم الاصطياف، أثنى الوزير الأول بالنيابة على الولاية والسلطات المحلية نظير جهودهم المبذولة لإنجاحه والمساهمة الهامة في الحملة الوطنية للوقاية من الحرائق ومكافحتها.

الأساسية ذات الاستهلاك الواسع والتأكيد على توفير الأدوات المدرسية، بالإضافة إلى متابعة تموين الأسواق ومعالجة أي اختلالات من خلال تعزيز آليات الرقابة وقمع أي شكل من أشكال المضاربة أو الغش.

وفي سياق آخر أكد الوزير الأول أن « رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، يلح في كل تدخلاته على تسريع وتيرة رقمنة الإدارة الجزائرية، نظراً لما تضفيه من شفافية ومصداقية على مختلف التعاملات»، مشيراً إلى أن « المرحلة الحالية ستركز على تسريع وتيرة تلك العملية وتدارك النقص المسجلة».

كما شدد على ضرورة ضبط الأرقام والمعطيات بشكل يتيح الاطلاع على الامكانيات الوطنية، قصد إعداد خريطة اقتصادية وطنية محيطة.

وبالنسبة، أكد الوزير الأول عزم « الدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية على أن تكون قريبة من المواطن وأن تستجيب لمتطلباته، مع التحرك في الوقت المطلوب والمكان المناسب»

الحكومة جاهزة لمواجهة التحديات الجوية

وفيما يتعلق بالتحضير لموسم الخريف والشتاء، شدد على ضرورة الاستعداد المبكر من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي أضرار المخاطر الطبيعية وضمان أمن وسلامة المواطنين، من خلال تعزيز العمل الوقائي لمواجهة مخلفات التقلبات الجوية، لا سيما عبر دعم البنية التحتية،

الوزير الأول بالنيابة يشدد خلال اجتماع مع ولاية الجمهورية:

الدولة قريبة من المواطن وعازمة على إعداد خريطة اقتصادية وطنية محينة

□ يجب استكمال التدابير المتعلقة بالدخول المدرسي □ توفير التدفئة، النقل ووجبات ساخنة للتلاميذ منذ اليوم الأول للدراسة □ تسريع وتيرة رقمنة الإدارة وضمان استقرار السوق

يعمل الوزير الأول بالنيابة سيفي غريب منذ تعيينه على رأس الحكومة على ترتيب الأولويات والاستعداد الجيد للمرحلة القادمة، بالنظر للتحديات التي تواجه الجهاز التنفيذي بداية من الدخول الاجتماعي المنتظر خلال أيام ووصولاً إلى الوقوف على أدق التفاصيل التي تتركز على المواطن بالدرجة الأولى، تجسيدا للتعليمات التي أسداها الرئيس تبون خلال اجتماعه الوزاري الأخير، بضرورة السهر على راحة المواطن ودعمه وحفظ كرامته.

الجزائرية، نظرا لما تضيفه من شفافية ومصداقية على مختلف التعاملات، مشيرا إلى أن "المرحلة الحالية ستتركز على تسريع وتيرة تلك العملية وتدارك النقائص المسجلة". كما شدد على ضرورة ضبط الأرقام والمعطيات بشكل يتيح الاطلاع على الامكانيات الوطنية، قصد إعداد خريطة اقتصادية وطنية محينة. وبالمنااسبة، أكد عزم "الدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية على أن تكون قريبة من المواطن وأن تستجيب لمتطلباته، مع التحرك في الوقت المطلوب والمكان المناسب".

وفيما يخص مشاريع التنمية المحلية، دعا ولاية الجمهورية إلى متابعة تجسيد هذه البرامج والتسريع في وتيرة إنجازها ورفع العراقل التي قد تعترضها، لا سيما تلك المتعلقة بالخدمات الصحية، التربوية، وتلك الموجهة لتعزيز التزود بالماء الشروب والتهيئة الحضرية.

تعزيز التواجد الميداني والاتصال المباشر مع المواطنين

وفي هذا الصدد، أكد على أهمية تعزيز التواجد الميداني والاتصال المباشر مع المواطنين، للاستماع لانشغالاتهم والعمل على إيجاد الحلول الفعالة، والحرص التام على تجسيد الوعود المقدمة للمواطنين، تعزيزا لثقتهم في الدولة ومؤسساتها.

من جهة أخرى، تطرق سيفي غريب إلى تشجيع الاستثمار المحلي، من خلال التجند لتوفير البيئة المناسبة، ورفع كل العقبات التي قد تعوقه وإيلاء أهمية خاصة لمرافقة المبادرات الشبانية والمشاريع المبتكرة. وبالعودة لموسم الاصطياف، أشى الوزير الأول بالنيابة على الولاية والسلطات المحلية نظير جهودهم المبذولة لإنجاحه والمساهمة الهامة في الحملة الوطنية للوقاية من الحرائق ومكافحتها.



عبد الرؤوف حرشاي

وفي السياق، أكد سيفي غريب خلال افتتاح أشغال اجتماع تنسيقي جمعه بولاية الجمهورية عبر تقنية teleconference المرئي عن بعد، وذلك في إطار التحضيرات الجارية للدخول الاجتماعي 2025-2026، ويجري هذا الاجتماع بحضور وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، إبراهيم مراد، أن هذا الاجتماع يشكل "سانحة لتحديد أولويات العمل للفترة المقبلة والوقوف على التقدم المحرز واستعراض التدابير المتخذة". كما أكد على ضرورة "استكمال التدابير المتعلقة بالدخول المدرسي 2025-2026 مع ضمان توفير أجهزة التدفئة بالمناطق الريفية وتهيئة المحيط الخارجي للمدارس"، إلى جانب "الحرص على توفير النقل المدرسي ووجبات ساخنة بالمطاعم المدرسية منذ اليوم الأول للدراسة". كما أكد على ضرورة "تجند كل الأسرة التربوية والمصالح المختصة والعمل الفعال للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية".

ويخصّص الدخول الجامعي، أبرز الوزير الأول بالنيابة ضرورة التنسيق مع مسؤولي الجامعات والخدمات الجامعية لضمان جاهزية مختلف المرافق، فضلا عن استكمال أنشطة الصيانة اللازمة. ومن جانبه وتجسيدا لتعليمات رئيس الجمهورية التي أكد فيها على أن المواطن يعد خطا أحمر وأن حماية القدرة الشرائية للمواطن ومعارية المضاربة والمضاربين وضمان توفير الحاجيات الضرورية للمواطن من أولى الأولويات، شدد الوزير الأول بالنيابة وفي تعليماته لولاية الجمهورية على ضرورة ضمان "استقرار السوق ووفرة المنتجات ذات الاستهلاك الواسع وكذا الأدوات المدرسية مع تكثيف آليات الرقابة من الغش".

وخلال هذا الاجتماع، دعا الوزير الأول بالنيابة إلى الاستعداد لتفادي التداعيات التي قد تخلفها الأمطار الموسمية، لاسيما من خلال دعم البنية التحتية وتجنيد كل

السلطات المحلية في حملات التنظيف. يذكر أن هذا اللقاء التنسيقي تناول المحاور المرتبطة بالدخول المدرسي والجامعي التحضير لموسم الخريف والشتاء، فضلا عن المحاور ذات الصلة بتوفير التنمية المحلية والتكفل بالانشغالات المواطنين وكذا حركية الاستثمار الاقتصادي على المستوى المحلي.

للإشارة، يعد هذا اللقاء الثاني من نوعه للوزير الأول بالنيابة منذ استلامه مهامه الجديدة بعد اجتماع العمل قبل يومين والذي خصص لتنظيم معارض جهوية على مستوى الولايات الكبرى، وكذا معارض ولائية ونقاط تسويق محلية للأدوات المدرسية وذلك تنفيذا للتوجيهات السامية رئيس الجمهورية.

تسريع وتيرة الرقمنة وتدارك النقائص

هذا وشدد الوزير الأول بالنيابة، سيفي غريب، على أهمية تسريع وتيرة رقمنة الإدارة الجزائرية لما تضيفه من شفافية على مختلف التعاملات. وفي ذات الكلمة، أوضح السيد سيفي غريب أن "رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يلح في كل تدخلاته على تسريع وتيرة رقمنة الإدارة

أشرف على افتتاح أشغال لقاء تنسيقي مع ولاية الجمهورية، سيوفي غريب؛

الدولة عازمة على أن تكون قريبة من المواطن

■ استعراض التدابير المتخذة لإنجاح الدخول الاجتماعي، المدرسي والجامعي

أشرف الوزير الأول بالنيابة، السيد سيوفي غريب، أمس الاثنين بقصر الحكومة، على افتتاح أشغال اجتماع تنسيقي مع ولاية الجمهورية عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد ذلك فـ، أطاء، التحضرات الحاضرة للدخول الاجتماعي 2025-2026.

■ مـ ر



■ وجرى هذا الاجتماع بحضور وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إبراهيم مراد

وفي كلمة له بالمناسبة أوضح الوزير الأول بالنيابة أن هذا الاجتماع يشكل "سانحة لتحديد أولويات العمل للفترة المقبلة والوقوف على التقدم المحرز واستعراض التدابير المتخذة". كما أكد على ضرورة "استكمال التدابير المتعلقة بالدخول المدرسي 2025-2026 مع ضمان توفير أجهزة التدفئة بالمناطق الريفية وتهيئة المحيط الخارجي للمدارس" إلى جانب "الحرص على توفير النقل المدرسي ووجبات ساخنة بالمطاعم المدرسية منذ اليوم الأول للدراسة".

كما شدد على ضرورة ضمان "استقرار السوق ووفرة المنتجات ذات الاستهلاك الواسع وكذا الأدوات المدرسية مع تكثيف آليات الرقابة من الغش". وخلال هذا الاجتماع دعا الوزير الأول بالنيابة إلى الاستعداد لتفادي التداعيات التي قد تخلفها الأمطار الموسمية لاسيما من خلال دعم البنية التحتية وتجديد كل السلطات المحلية في حملات التنظيف

يذكر أن هذا اللقاء التنسيقي يتناول المحاور المرتبطة بالدخول المدرسي والجامعي التحضير لموسمي الخريف والشتاء فضلا عن المحاور ذات الصلة بوترية التنمية المحلية والتكفل بالمشغلات المواطنين وكذا حركة الاستثمار الاقتصادي على المستوى المحلي

الوزير الأول بالنيابة يؤكد على أهمية تسريع "ثمرة رقمنة الإدارة"

وأكد الوزير الأول بالنيابة السيد سيوفي غريب على "أهمية تسريع وترية رقمنة الإدارة الجزائرية لما تضفيه من شفافية على مختلف التعاملات" وأوضح أن "رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يلح في كل تدخلاته على تسريع وترية رقمنة الإدارة الجزائرية نظرا لما تضفيه من شفافية ومصداقية على مختلف التعاملات" مشيرا إلى أن "المرحلة الحالية ستركز على تسريع وترية تلك العملية وتدارك النقصان المسجلة".

الاستعداد المبكر من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي أضرار المخاطر الطبيعية

وفيما يتعلق بالتحضير لموسمي الخريف والشتاء شدد على ضرورة الاستعداد المبكر من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي أضرار المخاطر الطبيعية وضمان أمن وسلامة المواطنين من خلال تعزيز العمل الوقائي لمواجهة مخلفات الضربات الجوية لاسيما عبر دعم البنية التحتية والسهر على نظافة المحيط وصيانة مختلف الشبكات كما أبرز أهمية الاستغلال الأمثل لآليات الإنذار المبكر والتدخل السريع عند وقوع أي طارئ فضلا عن التكفل العاجل بالمخلفات وتعميش المتضررين.

إنجاز المشاريع التي تساهم في حماية المدن والمناطق المهددة من مخاطر الفيضانات

وفي السياق ذاته ذكر الوزير الأول بالنيابة بما يتطلبه ذلك من تجند لكل السلطات المحلية والمصالح المختصة وتوفير الموارد المادية والبشرية مع إشراك المجتمع المدني في حملات التنظيف والتركيز على النقاط السوداء إلى جانب مواصلة العمل على إنجاز المشاريع التي تساهم في حماية المدن والمناطق المهددة من مخاطر الفيضانات بالتنسيق مع القطاعات المختصة

وفيما يخص مشاريع التنمية المحلية دعا ولاية الجمهورية إلى متابعة تجسيد هذه البرامج والتسريع في وترية إنجازها ورفع المراقيل التي قد تعترضها سيما تلك المتعلقة بالخدمات الصحية التربوية وتلك الموجهة لتعزيز التزود بالماء الشروب والتهيئة الحضرية

تأكيد على أهمية تعزيز التواجد الميداني والاتصال المباشر مع المواطنين

وفي هذا الصدد أكد على أهمية تعزيز التواجد الميداني والاتصال المباشر مع المواطنين للاستماع لانشغالاتهم والعمل على إيجاد الحلول الفعالة والحرص التام على تجسيد الوعود المقدمة للمواطنين تعزيزا لثقتهم في الدولة ومؤسساتها. من جهة أخرى تطرق سيوفي غريب إلى تشجيع الاستثمار المحلي من خلال التجند لتوفير البيئة المناسبة ورفع كل العقبات التي قد تعرقه وإيلاء أهمية خاصة لمرافقة المبادرات الشبابية والمشاريع المبتكرة وبالعودة لموسم الاصطياف أثنى الوزير الأول بالنيابة على الولاية والسلطات المحلية نظير جهودهم المبذولة لإنجاحه والمساهمة الهامة في الحملة الوطنية للوقاية من الحرائق ومكافحتها.

الدولة عازمة على أن تكون قريبة من المواطن وأن تستجيب لمتطلباته

وأكد الوزير الأول بالنيابة "حزم الدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون على أن تكون قريبة من المواطن وأن تستجيب لمتطلباته مع التحرك في الوقت المطلوب والمكان

المناسب" داعيا إلى "متابعة تجسيد مشاريع التنمية المحلية وتسريع وترية إنجازها ورفع المراقيل التي قد تعترضها لاسيما منها تلك المتعلقة بالخدمات الصحية والتربوية وتلك الموجهة لتعزيز التزود بالماء الشروب والتهيئة الحضرية". وبهدف التحضير الأمثل للموسم الاجتماعي المقبل أكد سيوفي غريب أنه يجري العمل على استكمال كافة التدابير في هذا الاتجاه من خلال "تعزيز العمل الميداني والتجند التام لكل الفاعلين المحليين لضمان نجاح الدخول المدرسي والجامعي والتكوين المقبل". ولفت في هذا الشأن إلى أن هذه اللحظة الهامة "تتطلب استكمال كافة التدابير الوقائية والتحضيرية لاسيما ما تعلق منها باستلام الهياكل الجديدة والانتهاه من تجهيزها" إلى جانب "توفير أجهزة التدفئة خاصة في المناطق الريفية" و"ضمان بيئة تعليمية مناسبة مع تجهيز المطاعم وتوفير الوجبات الساخنة منذ اليوم الأول" يضاف إليها "تجند كل الأسرة التربوية والمصالح المختصة للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية".

ضرورة التنسيق مع مسؤولي الجامعات والخدمات الجامعية لضمان جاهزية مختلف المرافق

وفيما يتعلق بالدخول الجامعي توقف الوزير الأول بالنيابة عند ضرورة التنسيق مع مسؤولي الجامعات والخدمات الجامعية لضمان جاهزية مختلف المرافق فضلا عن استكمال أنشطة الصيانة اللازمة. وفي سياق ذي صلة أبرز سيوفي غريب أهمية الحرص على ضمان استقرار السوق من خلال توفير المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع مع التأكيد على توفير الأدوات المدرسية علاوة على متابعة تموين الأسواق ومعالجة الاختلالات المحتملة من خلال تعزيز آليات الرقابة وقمع أي شكل من أشكال المضاربة أو الغش. بدورهم استعرض ولاية الجمهورية خلال تدخلاتهم مدى تقدم التحضيرات الخاصة بالدخول الاجتماعي مع رفع عدد من الانشغالات المتعلقة بالتنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية

شدد على الاقتراب من المواطن والاستجابة لمتطلباته

سيفي غريب يستنفر الولاية لإنجاح الدخول الاجتماعي

● ضمان توفير المواد الأساسية والأدوات المدرسية ● بيئة تعليمية مناسبة والوجبات الساخنة منذ اليوم الأول

شدد الوزير الأول بالنيابة، سيفي غريب، أمس، على ضرورة استكمال التدابير الخاصة بالدخول المدرسي والجامعي، مع ضمان النقل المدرسي والمطاعم المدرسية. وأكد عزم الدولة على أن تكون قريبة من المواطن وأن تستجيب لمتطلباته، مبرزا أهمية تعزيز التواجد الميداني والاتصال المباشر مع المواطنين، للاستماع لانشغالاتهم والحرص التام على تجسيد الوعود المقدمة لهم تعزيزا لثقتهم في الدولة ومؤسساتها.

بالتنسيق مع القطاعات المختصة.

تسريع وتيرة المشاريع ورفع العراقيل

وفيما يخص مشاريع التنمية المحلية، دعا ولاية الجمهورية إلى متابعة تجسيد هذه البرامج والتسريع في وتيرة إنجازها ورفع العراقيل التي قد تعترضها، سيما تلك المتعلقة بالخدمات الصحية، التربوية، وتلك الموجهة لتعزيز التزود بالماء الشروب والتهيئة الحضرية.

وفي هذا الصدد، أكد على أهمية تعزيز التواجد الميداني والاتصال المباشر مع المواطنين، للاستماع لانشغالاتهم والعمل على إيجاد الحلول الفعالة، والحرص التام على تجسيد الوعود المقدمة للمواطنين، تعزيزا لثقتهم في الدولة ومؤسساتها.

من جهة أخرى، تطرق السيد سيفي غريب إلى تشجيع الاستثمار المحلي، من خلال التجنيد لتوفير البيئة المناسبة، ورفع كل العقبات التي قد تعوقه وإبلاء أهمية خاصة لمراقبة المبادرات الشبابية والمشاريع المبتكرة.

وبالعودة لموسم الاصطياف، أثنى الوزير الأول بالنيابة على الولاية والسلطات المحلية نظير جهودهم المبذولة لإنجاحه والمساهمة الهامة في الحملة الوطنية للوقاية من الحرائق ومكافحتها.

ع سير



تجند تام للوقاية من المخدرات

وشدد الوزير الأول بالنيابة، بهذا الخصوص، على ضرورة توفير أجهزة التدفئة، خاصة في المناطق الريفية، وضمان «بيئة تعليمية مناسبة مع تجهيز المطاعم وتوفير الوجبات الساخنة منذ اليوم الأول»، كما أكد على ضرورة «تجند كل الأسرة التربوية والمصالح المختصة والعمل الفعال للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية».

وبخصوص الدخول الجامعي، أبرز الوزير الأول بالنيابة ضرورة التنسيق مع مسؤولي الجامعات والخدمات الجامعية لضمان جاهزية مختلف المرافق، فضلا عن استكمال أنشطة الصيانة اللازمة.

من جانب آخر، أكد الوزير الأول بالنيابة، على الحرص لضمان استقرار السوق من خلال توفير المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع والتأكيد على توفير الأدوات المدرسية، بالإضافة إلى متابعة ترميم الأسواق ومعالجة أي اختلالات من خلال تعزيز آليات الرقابة وقمع أي شكل من أشكال المضاربة أو الغش.

تسريع الرقمنة وإعداد خريطة اقتصادية وطنية

كما شدد الوزير الأول بالنيابة، على أهمية تسريع وتيرة رقمنة

أكد الوزير الأول بالنيابة، السيد سيفي غريب، على ضرورة استكمال كافة التدابير للدخول الاجتماعي المقبل من خلال تعزيز العمل الميداني والتجند التام لكل الفاعلين المحليين.

جاء ذلك في كلمة له خلال إشرافه، أمس، على افتتاح أشغال الاجتماع التنسيقي مع ولاية الجمهورية، في إطار التحضيرات الجارية للدخول الاجتماعي 2025-2026، بحضور وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، إبراهيم مراد.

وأوضح الوزير الأول بالنيابة أن هذا الاجتماع يشكل «ساحة لتحديد أولويات العمل للفترة المقبلة والوقوف على التقدم المحرز واستعراض التدابير المتخذة»، كما أكد على ضرورة «استكمال التدابير المتعلقة بالدخول المدرسي 2025-2026 مع ضمان توفير أجهزة التدفئة بالمناطق الريفية وتهيئة المحيط الخارجي للمدارس»، إلى جانب «الحرص على توفير النقل المدرسي ووجبات ساخنة بالمطاعم المدرسية منذ اليوم الأول للدراسة».

وأشار بالنيابة إلى أن هذه الخطوة «تأتي تعزيزا للعمل الميداني والتجند التام لكل الفاعلين المحليين لضمان نجاح الدخول المدرسي والجامعي والتكويين المقبل»، معتبرا أن هذه المحطة الهامة «تتطلب استكمال كافة التدابير الوقائية والتحضيرية، سيما السهر على استلام الهياكل الجديدة واستكمال تجهيزها».

SIFI GHRIEB PRÉSIDE UNE RÉUNION DE COORDINATION AVEC LES WALIS

FOCUS SUR LA RENTRÉE SOCIALE ET LE DÉVELOPPEMENT LOCAL

Le Premier ministre par intérim, M. Sifi Ghrieb, a présidé, hier au palais du Gouvernement, en présence du ministre de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du territoire, M. Ibrahim Merad, l'ouverture des travaux d'une réunion de coordination avec les walis de la République.

■ SORAYA GUEMMOURI

Organisée par visioconférence, dans le cadre des préparatifs de la rentrée sociale 2025-2026, cette rencontre de coordination a porté sur plusieurs axes, dont la rentrée scolaire et universitaire, les préparatifs pour l'automne et l'hiver, le développement local, la prise en charge des préoccupations des citoyens et la dynamique de l'investissement économique au niveau local.

Dans une allocution prononcée à cette occasion, le Premier ministre par intérim a souligné qu'à travers cette réunion, il est question de « faire le point sur les préparatifs en cours, en prévision de cet important rendez-vous, et de passer en revue les mesures nécessaires dans divers secteurs vitaux ». Une démarche qui vient ainsi « appuyer les efforts sur le terrain et la mobilisation, pleine et entière, de l'ensemble des acteurs locaux pour garantir la réussite de la prochaine rentrée scolaire, universitaire et de la formation professionnelle », a-t-il précisé. Et de soutenir que cette étape importante « exige la finalisation de toutes les opérations liées aux préparatifs, notamment celle de la réception des nouvelles infrastructures et le parachèvement de leur équipement, l'installation d'appareils de chauffage, particulièrement dans les zones rurales et la garantie d'un environnement éducatif approprié, en équipant les cantines et en assurant des repas chauds dès le premier jour ». Le Premier ministre a aussi mis en avant « l'impératif de mobiliser la communauté éducative et l'ensemble des services compétents aux fins d'assurer une action de prévention efficace contre la drogue et les psychotropes ».

En évoquant la rentrée universitaire, M. Ghrieb a insisté sur l'impératif d'une coordination avec les responsables des universités et des œuvres universitaires pour garantir la disponibilité des différentes structures, en sus du parachèvement des travaux de maintenance nécessaires, a-t-il détaillé.

Abordant le volet de la généralisation de la numérisation, M. Ghrieb a d'abord rappelé, lors de cette réunion, que « le président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune, insiste dans chacune de ses interventions, sur la nécessité d'accélérer la numérisation de l'ad-



Ibrahim Merad, ministre de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du territoire

Sifi Ghrieb, Premier ministre par intérim

ministration algérienne, eu égard à la transparence et la crédibilité qu'elle confère aux différentes transactions », en notant ensuite que « la phase actuelle portera sur l'accélération du processus et sur la correction des lacunes enregistrées ». Il s'agit notamment d'assurer l'exactitude des chiffres et des données de manière à disposer d'une vision claire des potentialités nationales, en vue d'établir une carte économique nationale actualisée.

Assurer l'exactitude des chiffres et des données

L'autre élément phare mis en relief par le Premier ministre par intérim, durant cette réunion, concerne « la volonté de l'État, sous la conduite du président de la République, d'être proche du citoyen et de répondre à ses besoins, en agissant au moment opportun et au bon endroit ». Le citoyen est au cœur des priorités de l'État.

Et c'est pour cela que l'importance de renforcer la présence sur le terrain et la communication directe avec les citoyens a été mise en avant, sachant qu'il s'agit d'écouter leurs préoccupations, d'œuvrer à l'élaboration de solu-

tions efficaces et de veiller à la concrétisation des engagements pris envers eux, consolidant ainsi leur confiance en l'État et en ses institutions.

Par ailleurs et comme gérant c'est prévoir, les préparatifs des saisons d'automne et d'hiver ont naturellement figuré au menu de cette rencontre.

Dans ce cadre, le Premier ministre par intérim a mis en évidence toute l'importance d'une anticipation à travers la mise en place de mesures nécessaires afin d'éviter les risques liés aux aléas naturels et de garantir la sécurité des citoyens.

Il a notamment cité dans ce sillage le renforcement de l'action préventive face aux effets des perturbations climatiques, en particulier par le soutien aux infrastructures, le maintien de la propreté de l'environnement et l'entretien des différents réseaux.

M. Ghrieb a également abordé la question relative au recours optimal aux mécanismes d'alerte précoce, d'intervention rapide en cas d'urgence, ainsi que d'une prise en charge immédiate des dégâts et de l'indemnisation des sinistrés. Pour atteindre tous ces objectifs et bien d'autres, le Premier ministre par intérim a rappelé que cela exige

une synergie des efforts et la mobilisation de l'ensemble des autorités locales et des services compétents, avec la mise à disposition des moyens matériels et humains ainsi que l'implication de la société civile dans les campagnes de nettoyage, en particulier au niveau des points noirs. De même qu'il a relevé l'importance de poursuivre des projets visant à protéger les villes et zones exposées aux risques d'inondations, en coordination avec les secteurs concernés.

Stabilité du marché, disponibilité des produits de large consommation et lutte contre la fraude

M. Ghrieb a rappelé, sur un autre volet, l'importance d'assurer « la stabilité du marché et la disponibilité des produits de large consommation ainsi que des fournitures scolaires, tout en intensifiant les mécanismes de lutte contre la fraude ».

D'autre part et pour ce qui est des projets de développement local, M. Ghrieb a appelé les walis de la République à assurer le suivi de la concrétisation de ces programmes, à accélérer leur exécution et à lever les éventuels

obstacles, particulièrement ceux relatifs aux services de santé, à l'éducation, à l'alimentation en eau potable, et à l'aménagement urbain.

Le Premier ministre par intérim a aussi évoqué la nécessité « d'encourager l'investissement local, en mobilisant les efforts pour fournir un environnement favorable, lever les obstacles qui pourraient l'entraver et accorder une attention particulière à l'accompagnement des initiatives des jeunes et des projets innovants ».

La réunion d'hier avec les walis aura également permis de saluer les walis et les autorités locales pour les efforts déployés en vue de la réussite de la saison estivale, ainsi que pour leur contribution importante à la campagne nationale de prévention et de lutte contre les incendies.

Il faut dire qu'à travers cette réunion, le Gouvernement entend ainsi garantir une rentrée sociale réussie sur tous les plans ; une rentrée qui sera placée sous le signe de l'efficacité, en conjuguant l'amélioration des conditions de vie immédiates et la préparation des grandes mutations économiques et sociales à venir.

S. G.

SIFI GHRIEB PRÉSIDE UNE RÉUNION DE COORDINATION AVEC LES WALIS

«La mobilisation doit être totale»

FIDÈLE AUX ORIENTATIONS du président de la République, le Premier ministre par intérim multiplie les rencontres pour que la reprise soit celle de la sérénité et de la confiance...

■ WALID AÏT SAÏD

Une rentrée sereine et sans encombre ! Tel est l'objectif assigné par le chef de l'État à l'Exécutif. Depuis sa nomination, jeudi dernier, Sifi Ghrieb multiplie les rencontres et ne ménage aucun effort. Après avoir échangé avec les opérateurs économiques, le Premier ministre par intérim s'est tourné hier vers les walis, lors d'une réunion de coordination tenue par visioconférence et placée sous le signe de la mobilisation générale. Entouré du ministre de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du territoire, Brahim Merad, le Premier ministre par intérim a fixé la feuille de route : finaliser les préparatifs, lever les dernières contraintes et veiller à ce que la rentrée soit synonyme de confiance retrouvée pour les citoyens. Dans son allocution, Sifi Ghrieb a insisté sur «l'impératif de finaliser toutes les opérations liées à la rentrée scolaire, notamment l'installation d'appareils de chauffage dans les zones rurales et l'aménagement des abords des écoles». Un détail en apparence technique, mais crucial pour des milliers d'élèves des régions montagneuses qui, chaque automne, affrontent des températures rigoureuses. L'autre volet concerne les cantines. «Il est essentiel d'assurer des repas chauds dès le premier jour de classe», a-t-il martelé. Le transport scolaire, indispensable pour désenclaver les localités éloignées, figure également



Sifi Ghrieb, Premier ministre par intérim, et Brahim Merad lors de la visioconférence.

parmi les priorités affichées. Il a également insisté sur «l'impératif de mobiliser la communauté éducative et l'ensemble des services compétents pour assurer une action de prévention efficace contre la drogue et les psychotropes».

Chauffage, transport et repas chaud

La mobilisation ne concerne pas seulement l'école primaire ou le collège. Le Premier ministre par intérim a rappelé que la rentrée universitaire et celle de la formation professionnelle devaient également se dérouler sans anicroche. «Il s'agit de coordonner avec les responsables des universités et des œuvres universitaires pour garantir la disponibilité des structures et parachever les travaux de maintenance nécessaires», a-t-il précisé. La disponibilité des places dans les cités universitaires, la réhabilita-

tion des amphithéâtres et la sécurité des campus ont été au centre des débats. Au-delà de l'éducation, la réussite de la rentrée passe aussi par la maîtrise du pouvoir d'achat. Sifi Ghrieb a ainsi mis l'accent sur la stabilité du marché. «Assurer la disponibilité des produits de large consommation et des fournitures scolaires est un impératif», a-t-il affirmé, tout en appelant à renforcer les mécanismes de contrôle. La lutte contre la fraude et la spéculation figure désormais parmi les priorités du gouvernement, déterminé à éviter que la rentrée ne soit ternie par des pénuries ou des flambées de prix. La réunion a également porté sur les défis liés aux aléas climatiques. Avec l'automne qui s'annonce, le Premier ministre a ordonné de prendre toutes les dispositions nécessaires pour prévenir les risques liés aux pluies saisonnières. Courage des

avaloirs, entretien des réseaux d'évacuation et campagnes de nettoyage doivent être intensifiés pour éviter les inondations récurrentes dans certaines wilayas. «La mobilisation de l'ensemble des autorités locales est indispensable», a insisté Ghrieb, en appelant à une approche proactive.

Le plaidoyer de Merad

À cet égard, il a souligné l'importance de renforcer la présence sur le terrain et la communication directe avec les citoyens, afin d'écouter leurs préoccupations, d'œuvrer à l'élaboration de solutions efficaces et de veiller à la concrétisation des engagements pris envers eux, consolidant ainsi leur confiance en l'État et en ses institutions. Prenant la parole à son tour, le ministre de l'Intérieur, Brahim Merad, a réaffirmé l'engagement des autorités locales. «Conformément aux instructions du président

Tebboune, les autorités locales sont à pied d'œuvre pour assurer une rentrée scolaire dans les meilleures conditions», a-t-il déclaré. Il a souligné que la réunion n'était pas seulement l'occasion de faire le point sur les préparatifs, mais aussi de rappeler que «les pouvoirs publics veillent à garantir à nos enfants les meilleures conditions de scolarisation et au corps enseignant un cadre de travail optimal». Merad a également mis l'accent sur le volet universitaire et sur la préparation de l'automne et de l'hiver, évoquant «une approche multidimensionnelle» pour protéger les citoyens et améliorer le cadre de vie dans les villes et villages. Au-delà de la rentrée éducative, la rencontre a permis de dresser l'état des lieux des projets de développement local. Il a été question de l'achèvement des projets ayant un impact direct sur les citoyens, mais aussi du foncier économique et des zones d'activités. Autant de chantiers qui s'inscrivent dans la dynamique d'investissement prônée par le président Tebboune. Les walis ont été appelés à accélérer la cadence, notamment dans l'aménagement des micro-zones d'activités, un outil stratégique pour booster l'emploi local et soutenir l'entrepreneuriat. À travers cette mobilisation générale, le gouvernement veut donner un signal fort : celui d'un État présent, attentif et réactif. Avec Tebboune, en chef de file, le gouvernement rassure : tout sera fait pour que la rentrée soit celle de la sérénité et de la confiance...

W.A.S.

SIFI GHRIEB SE RÉUNIT PAR VISIOCONFÉRENCE AVEC LES WALIS

Garantir une rentrée sociale réussie

L'ENSEMBLE DES WALIS ET DES ACTEURS LOCAUX ont été appelés, hier, lors d'une réunion de coordination présidée par le Premier ministre par intérim, Sifi Ghrieb, par visioconférence depuis le Palais du gouvernement, à œuvrer en faveur d'une rentrée sociale, scolaire et universitaire 2025-2026 réussie.

LORS de son allocution d'ouverture des travaux de cette rencontre, Sifi a exigé, en présence du ministre de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du territoire, Brahim Merad, le parachèvement de tous les préparatifs en rapport avec la prochaine rentrée sociale. Soulignant que cette réunion permet de définir les actions prioritaires pour la prochaine étape, de s'enquérir des progrès réalisés et de passer en revue les mesures prises, il a sommé les walis de déployer davantage d'efforts sur le terrain, en impliquant avec plus d'efficacité l'ensemble des acteurs locaux. « Cette réunion permet de faire le point sur les préparatifs en cours, en prévision de cet important rendez-vous et de passer en revue les mesures nécessaires dans divers secteurs vitaux, afin de garantir un environnement éducatif approprié », indique-t-il, précisant que par cette démarche, les efforts fournis sur le terrain seront plus consolidés tandis que les acteurs locaux seront davantage mobilisés pour assurer une rentrée scolaire, universitaire et de la formation professionnelle réussie.

Ce qui nécessite, prévient-il, l'achèvement de toutes les opérations liées aux préparatifs, notamment la réception des nouvelles infrastructures et le parachèvement de leur équipement. Le Premier ministre par intérim insistera, dans ce contexte, sur le transport scolaire, l'aménagement des abords des écoles, l'installation dans les délais des appareils de chauffage dans les zones rurales en

particulier et la mise en place d'un environnement éducatif qui répond aux attentes et aux besoins des élèves en termes de restauration, notamment.

ASSURER UN ENVIRONNEMENT ÉDUCATIF APPROPRIÉ

Sifi a sommé les acteurs locaux d'équiper les établissements scolaires de cantines et de fournir des repas chauds dès le premier jour de la rentrée scolaire. Il n'a pas manqué, toujours dans le registre de la rentrée scolaire, de revenir sur la prévention contre la drogue et les psychotropes en milieu scolaire, revendiquant des participants à cette réunion de multiplier les actions qui soient plus efficaces dans ce sens et la communauté éducative et l'ensemble des services compétents à se mobiliser pour atteindre ce même but.

Évoquant la rentrée universitaire, Sifi Ghrieb estime que la coordination avec les responsables des universités et des œuvres universitaires est impérative pour assurer la disponibilité des différentes structures, en sus du parachèvement des travaux de maintenance nécessaires. Par ailleurs, le Premier ministre par intérim a jugé important de garantir la stabilité du marché, de s'assurer de la disponibilité des produits de large consommation et des fournitures scolaires. « Il est essentiel de suivre l'approvisionnement des marchés et de régler tout dysfonctionnement en renforçant les mécanismes de contrôle et de répression de toutes formes de spéculation ou de fraude », soutient-il. Abordant le volet digital, le Premier ministre par intérim a mis en exergue l'importance de l'accélération de la



cadence de la numérisation de l'administration. Il a noté, à ce propos, que le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, insiste dans toutes ses interventions sur l'accélération du rythme de la numérisation de l'administration algérienne, en raison de la transparence et de la crédibilité qu'elle apporte aux différentes transactions.

« La phase actuelle sera axée sur l'accélération de ce processus et la correction des lacunes constatées », rapporte-t-il, en soulignant la nécessité de vérifier les chiffres et les données, afin de connaître les capacités nationales, dans le but d'établir une carte économique nationale actualisée. Il a réaffirmé, à cette occasion, la détermination de l'État, du président de la République en particulier, à rester proche des citoyens et à répondre à leurs besoins, et ce, en intervenant au moment opportun et à l'endroit

approprié. L'accélération de la mise en œuvre des projets de développement local figure, en outre, parmi les instructions du Premier ministre par intérim, de même que la levée des obstacles pouvant les entraver, dans le domaine de la santé, de l'éducation, de l'approvisionnement en eau potable et de l'aménagement urbain, entre autres. Et afin de renforcer la transparence et la crédibilité des données nationales, l'étape actuelle « verra l'accélération de la numérisation de l'administration algérienne », a dit Sifi Ghrieb, rappelant que « c'est une priorité sur laquelle insiste le président de la République dans ses différentes interventions ».

RESTER À L'ÉCOUTE DES CITOYENS

Le Premier ministre par intérim a également jugé primordial « d'intensifier la présence sur le terrain ainsi que le contact direct avec les citoyens,

d'être à l'écoute de leurs préoccupations, de trouver les solutions adéquates et de veiller à tenir les promesses faites aux citoyens, afin de renforcer leur confiance dans l'État ».

Dans le volet économique, il est revenu sur la promotion de l'investissement local à travers la mobilisation autour de la création d'un environnement propice et pour écarter tous les obstacles qui pourraient le ralentir, tout en accordant une attention particulière à l'accompagnement des initiatives des jeunes et des projets innovants. Le Premier ministre par intérim a achevé son intervention en félicitant les walis et les autorités locales pour leurs efforts déployés pour la réussite de la saison estivale et leur contribution effective dans la prévention et la lutte contre les incendies.

■ Farida Belkhiri

RÉUNION DE COORDINATION GOUVERNEMENT-WALIS

«Finaliser tous les préparatifs pour une bonne rentrée sociale»

Le Premier ministre par intérim, M. Sifi Ghrieb, a insisté, lundi à Alger, sur la nécessité de finaliser tous les préparatifs en prévision de la prochaine rentrée sociale, à travers l'intensification des efforts sur le terrain et la pleine mobilisation de l'ensemble des acteurs locaux.

Dans une allocution prononcée à l'ouverture des travaux de la réunion de coordination avec les walis de la République, qu'il a présidée, dans le cadre des préparatifs de la rentrée sociale 2025-2026, en présence du ministre de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du territoire, M. Brahim Merad, le Premier ministre par intérim a précisé que cette réunion "permet de faire le point sur les préparatifs en cours en prévision de cet important rendez-vous et de passer en revue les mesures nécessaires dans divers secteurs vitaux".

Cette démarche vient "appuyer les efforts sur le terrain et la pleine mobilisation de l'ensemble des acteurs locaux pour garantir la réussite de la prochaine rentrée scolaire, universitaire et de la formation professionnelle", a-t-il souligné, estimant que cette étape importante "exige la finalisation de toutes les opérations liées aux préparatifs, notamment la réception des nouvelles



infrastructures et le parachèvement de leur équipement", "l'installation d'appareils de chauffage, particulièrement dans les zones rurales" et "la garantie d'un environnement éducatif approprié, en équipant les cantines et en assurant des repas chauds dès le premier jour".

Il a insisté également sur "l'impératif de mobiliser la communauté éducative et l'ensemble des services compétents pour assurer une action de prévention efficace contre la drogue et les psychotropes".

Concernant la rentrée universitaire, M. Sifi Ghrieb a souligné l'impératif d'une coordination avec les responsables des univer-

sités et des œuvres universitaires pour garantir la disponibilité des différentes structures, en sus du parachèvement des travaux de maintenance nécessaires.

Le Premier ministre par intérim a, par ailleurs, mis l'accent sur la nécessité de garantir la stabilité du marché, en assurant la disponibilité des produits de large consommation et des fournitures scolaires, appelant à suivre l'approvisionnement des marchés et à régler tout dysfonctionnement en renforçant les mécanismes de contrôle et de répression de toutes formes de spéculation ou de fraude.

APS

Rentrée sociale, saison hivernale, disponibilité des produits... **Les instructions du Premier ministre aux walis**

El-Houari Dilmi

Le Premier ministre par intérim, Sifi Ghrieb, a présidé par visioconférence, hier lundi depuis le Palais du Gouvernement, l'ouverture des travaux d'une réunion de coordination avec les walis de la République, dans le cadre des préparatifs de la rentrée sociale 2025-2026. Cette réunion s'est tenue en présence du ministre de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du territoire, Brahim Merad.

Dans une allocution prononcée à cette occasion, Sifi Ghrieb a précisé que cette réunion «permettra de définir les actions prioritaires pour la prochaine étape, de s'enquérir des progrès réalisés et de passer en revue les mesures prises». Le PM par intérim a indiqué que cette réunion «permet de faire le point sur les préparatifs en cours en prévision de cet important rendez-vous et de passer en revue les mesures nécessaires dans divers secteurs vitaux».

Cette démarche vient «appuyer les efforts sur le terrain et la pleine mobilisation de l'ensemble des acteurs locaux pour garantir la réussite de la prochaine rentrée scolaire, universitaire et de la formation professionnelle», a-t-il ajouté. Il a, dans ce cadre, souligné la nécessité de «finaliser toutes les opérations liées à la rentrée scolaire 2025-2026, notamment l'installation d'appareils de chauffage dans les zones rurales et l'aménagement des abords des écoles», insistant sur «l'impératif d'assurer le transport scolaire et des repas chauds dans les cantines scolaires dès le premier jour de classe». Il a insisté également sur la nécessité de «garantir la stabilité du marché et la disponibilité des produits de large consommation et des fournitures scolaires, tout en inten-

sifiant les mécanismes de contrôle contre la fraude».

Lors de cette réunion, le Premier ministre par intérim a aussi appelé à prendre les dispositions nécessaires pour prévenir les risques liés aux pluies saisonnières, notamment par le renforcement des infrastructures et la mobilisation de l'ensemble des autorités locales dans les campagnes de nettoyage et de curage. Il a insisté également sur «l'impératif de mobiliser la communauté éducative et l'ensemble des services compétents pour assurer une action de prévention efficace contre la drogue et les psychotropes».

Concernant la rentrée universitaire, Sifi Ghrieb a souligné l'impératif d'une coordination avec les responsables des universités et des œuvres universitaires pour garantir la disponibilité des différentes structures, en sus du parachèvement des travaux de maintenance nécessaires.

Pour rappel, pour sa première activité officielle, le Premier ministre par intérim, Sifi Ghrieb, a présidé, dimanche, une réunion de travail consacrée à l'organisation de foires régionales et de wilayas, et de points de vente locaux des fournitures scolaires, en application des hautes directives du président de la République, Abdelmadjid Tebboune, visant à assurer les meilleures conditions pour la prochaine rentrée scolaire. Ont pris part à cette réunion, le ministre de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du territoire, le ministre du Commerce extérieur et de la Promotion des exportations, le ministre du Commerce intérieur et de la Régulation du marché national, le directeur général de l'Agence algérienne de promotion de l'investissement (AAPI) et le président du Conseil du nouveau économique algérien (CREA).

نشاطات الوزير

إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتنظيم وتطوير زراعة الزعفران

"الذهب الأحمر" ..

ثروة جزائرية تغزو الأسواق العالمية

تم، أمس، إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتنظيم وتطوير زراعة الزعفران في الجزائر وتعميمها، بحضور كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، والفلاحة والتنمية الريشية والصيد البحري، يوسف شرفة، حيث تم بالمناسبة إعطاء إشارة انطلاق حملة زراعة الزعفران بالمزرعة المركزية للمدرسة العليا للفلاحة بالحرش.

■ دور استراتيجي للمنتج في تطوير الصناعات التحويلية ■ شرفة: تكوين عشرات المنتجين من كل الولايات لتطوير الشعبة



سعاد بوعبوش / تصوير: محمد آيت قاسي

التي أصبحت تستقطب عددا متزايدا من الشباب والنساء الريفيات، ودعا الهيئات التقنية المتخصصة إلى تكثيف العمل المشترك لبناء مسار علمي خاص بالزعفران الجزائري، وضمان وسوم الجودة والنوعية التي تميزه.

بدوره، أكد مدير البحث بالمعهد الوطني للأبحاث الغابية، مورسلي بودخيل، أن زراعة الزعفران في الجزائر عرفت فزرة نوعية بعد تجارب متعددة، وهي اليوم منتشرة عبر 29 ولاية، واعتبرا ذات قيمة اقتصادية عالية، ما يشجع على تعميمها بين المستثمرين الخواص والنساء الريفيات، خاصة وأن الزعفران الجزائري يصنف من أجود الأنواع عالميا من حيث اللون والذوق والرائحة، وهي مؤشرات إيجابية تدفع نحو تطويره بالطريقة البيولوجية حفاظا على جودته.

وخلال المناسبة، تم توقيع اتفاقية تعاون بين القطاعين الوزاريين، تهدف إلى تنظيم وتطوير زراعة الزعفران وتعميمها، بمشاركة مؤسسات بحثية وعلمية من كلا القطاعين، وتنمحو الاتفاقية حول تنظيم الشعبة وفق دليل تقني لتحقيق إنتاج نوعي وكمي، اعتماد مخطط تشاركي لإنتاج بذور مطابقة للمعايير، وتتبع أصول بذور الزعفران عبر مختلف الأجيال "0،12"، فضلا عن مراقبة المؤسسات للحصول على الاعتماد الدولي.

تبرز شمولية المبادرة من خلال إشراك مراكز بحثية متخصصة في مجالات التكنولوجيا، التحليل الفيزيائية والكيميائية، البيئة، البيوتكنولوجيا والبحث الفلاحي والغابي، بما يضمن تغطية شاملة لكل مراحل سلسلة القيمة، من الإنتاج إلى التسويق.

من شأن هذا النشاط التشاركي، أن يعزز مكانة الجزائر على الخريطة العلمية والتكنولوجية العالمية، ويفتح المجال أمام مبادرات مماثلة في قطاعات زراعية أخرى، تتمتع فيها البلاد بقدرة تنافسية كبيرة.

الغابية، الذي

ساهم في إعادة بحث هذه

الشعبة عبر وضع مسار تقني خاص بها،

وتجريب ملاحظاتها مع مختلف مناحات البلاد، إلى

أشاد بجهود عشرات المنتجين في ولايات الوطن، كما

أشاد بجهود الفلاحين الذين رفعوا التحدي وساهموا

في تنمية هذه الزراعة داخل الجزائر وخارجها، مؤكدا

أن الدولة ستوفر كل الإمكانيات لمراقبة هذه الشعبة،

لتثمين وتنمية

زراعة الزعفران، مع

التسيق بين مختلف القطاعات والهيئات

المعنية لإبراجها ضمن قائمة المنتجات الموجهة

لدم الصادرات، وتعزيز مكانة الجزائر كدولة منتجة

ومصدرة للزعفران.

كما توه شرفة بالجهود الكبيرة، التي بذلتها مؤسسات

البحث والتكوين، وعلى رأسها المعهد الوطني للأبحاث

أوضح وزير التعليم العالي، أن مبادرة تنظيم وتطوير زراعة الزعفران وتعميمها تمثل أحد أهم المحاور الاستراتيجية لتنفيذ التزامات رئيس الجمهورية، وتشكل نموذجا متقدما للتعاون بين القطاعات الحيوية، فضلا عن كونها تجسيدا لتحويل نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى مشاريع اقتصادية واعدة. وبين أن الخيار المنتج يجمع بين الطموح العلمي التطبيقي والبعد الاقتصادي الملموس، عبر زراعة متنوعة تقوم على تثمين البحث العلمي وإنتاج محصول ذي قيمة عالية للاقتصاد والمجتمع.

أكد بداري أن زراعة الزعفران، باعتباره منتجا ذا قيمة اجتماعية واقتصادية معتبرة، وبالتعاون مع قطاع الفلاحة والتنمية الريشية والصيد البحري، ستمكن الجزائر من صنع علامة تجارية خاصة، قائلا: "بعد أشهر قليلة سنغزو به الأسواق ونعزز مكانتنا الاقتصادية، من خلال المنتج الفلاحي الجزائري". حسب وزير التعليم العالي، فإن الاستراتيجية الجديدة تسمى لتحقيق أربعة أهداف أساسية، هي: تثمين نتائج البحث في المجال الزراعي، تحسين الإنتاج وتطوير أنواع جديدة من البذور، تطوير الصناعات التحويلية الخاصة بالزعفران كمحور استراتيجي، وإعطاء قيمة مضافة للاقتصاد الوطني عبر التسويق المحلي، الجهوي، القاري والدولي لهذا المنتج.

وأوضح أن ذلك يندرج ضمن ما وصفه به المرتع السحري: بحث علمي تطبيقي، زراعة عصرية، صناعة تحويلية وتسويق دولي، بما يمنح الجزائر مكانة اقتصادية معتبرة في الأسواق العالمية.

ثمن بداري جهود الباحثين وإطارات قطاعي التعليم العالي والفلاحة، مشيدا بالنتائج المحققة في مجال تطوير البذور وإنتاج مواد ذات قيمة عالية مستقبلا. من جهته، أبرز وزير الفلاحة يوسف شرفة أهمية هذه الزراعة، مشيرا إلى أن السلطات العمومية تسعى من خلال هذه الاستراتيجية إلى إعداد برنامج شامل



تسعى لتحقيق أربعة أهداف كبرى.. بداري؛

إطلاق استراتيجية وطنية لتطوير زراعة الزعفران

■ شرفة: عمل جبار تقوم به مؤسسات البحث والتكوين



خاص بها، وإجراء تجارب حول تأقلم هذه الزراعة مع مختلف أنواع المناخ السائد بالجزائر. ويأتي تنظيم هذا اليوم حسب ذات المسؤول لإبراز الأهمية التي توليها السلطات العمومية لهذه الزراعة، والتعرف على المقترحات المقدمة من طرف الفاعلين الناشطين في هذا المجال، من أجل إعداد برنامج شامل يهتم بزراعة الزعفران، بالتنسيق بين القطاعات والهيئات المعنية. كما أشار إلى مساهمة قطاع التعليم العالي في إبراز خصائص وجودة الزعفران الجزائري عن طريق البحث، مما يؤكد مسعى الحكومة لإدراج هذه الزراعة ضمن قائمة المنتجات المعول عليها، لتعزيز الصادرات، وإبراز مكانة الجزائر في الأسواق العالمية كدولة منتجة ومصدرة للزعفران، مشيراً إلى أن الدولة ستسخر كل الإمكانيات لمراقبة ودعم هذه الشعبة التي أصبحت، تستقطب أعداداً كبيرة من الشباب، والنساء الريفيات عبر الوطن. وعلى هذا الأساس دعا الهيئات التقنية المتخصصة، في كل القطاعات إلى تكثيف العمل المشترك لبناء مسار علمي خاص بالزعفران الجزائري وتوسيم الجودة والتنوع التي يتميز بها. وبالمنااسبة وقعت وزارتا التعليم العالي والزراعة، اتفاقية تعاون مشتركة بين القطاعين، تهدف إلى تنظيم وتطوير زراعة الزعفران وتعميمها في الجزائر، حيث تشمل عديد المؤسسات البحثية والعلمية. كما تسعى الوزارتان من خلال الاتفاقية إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية منها، تنظيم شعبة الزعفران تنظيمياً تقنياً حسب الدليل التقني الذي تم إعداده تحقيقاً لإنتاج نوعي وكمي، ووضع مخطط اعتماد تشاركي بين القطاعين، لإنتاج بذور الزعفران مطابقة للمعايير المعتمدة، إضافة إلى وضع ترتيبات تتبع أصول، بذور الزعفران عبر مختلف الأجيال.

أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، رفقة وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، يوسف شرفة، أمس، بالمدرسة الوطنية العليا للفلاحة بالجزائر العاصمة، على إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتنظيم وتطوير زراعة الزعفران في الجزائر وتعميمها.

إيمان بلعمري

أوضح بداري بالمنااسبة بأن منتوج الزعفران يتميز بقيمة اجتماعية واقتصادية عالية جداً، مشيراً إلى أنه يهتم نتائج البحث العلمي وتطبيقها على أرض الواقع في مجال الزراعة، وبالتعاون مع وزارة الفلاحة، يتم تجسيد هذا المبتغى وبالتالي تحقيق "ماركة جزائرية لمنتوج الزعفران الجزائري"، بعد أشهر قليلة يغزو الأسواق الدولية، مما سيسمح بتقوية وتعزيز الهوية الاقتصادية من خلال منتجات قطاع الفلاحة.

وأشار بداري بأن هذه الاستراتيجية تضم أربعة أهداف أساسية تتمثل في تهمين نتائج البحث، وتطوير أنواع جديدة من البذور، وتطوير صناعات تحويلية لمنتوج الزعفران، وإعطاء قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، من خلال التسويق المحلي، والجهوي والقاري والدولي لهذا المنتوج الاستراتيجي، وبالتالي تحقيق أهداف المربع السحري، المتمثل في بحث علمي تطبيقي، زراعة عصرية وصناعة تحويلية. من جهته، اعتبر وزير الفلاحة أن حملة زراعة الزعفران كخطوة أولى في مسار إعادة إطلاق هذه الشعبة ذات القيمة المضافة العالية، متمنيا العمل الجبار الذي قامت به مؤسسات البحث والتكوين تحت الوصاية، لاسيما المعهد الوطني للأبحاث الغابية، الذي لعب، حسب، دوراً هاماً في إعادة بعث هذه الشعبة، عن طريق إرساء مسار تقني

اتفاقية تعاون بين وزارتي التعليم العالي والفلاحة إطلاق إستراتيجية وطنية لزراعة وإنتاج "ماركة جزائرية" للزعفران

وساهموا في تنمية هذه الزراعة بالجزائر وترقيتها داخل وخارج البلاد. وفي هذا الصدد، وحسب يوسف شرفة، فإن تنظيم هذا اليوم يهدف إلى إبراز الأهمية التي توليها السلطات العمومية لهذه الزراعة، والتعرف على المقترحات المقدمة من طرف الفاعلين الناشطين في هذا المجال من أجل إعداد برنامج شامل خاص بتثمين زراعة الزعفران، بالتنسيق بين القطاعات والهيئات المعنية. وثمن الوزير الجهود المبذولة من طرف قطاع التعليم العالي الذي ساهم في إبراز خصائص وجودة الزعفران الجزائري، عن طريق البحث، مما يؤكد مسمى الحكومة لإدراج هذه الزراعة ضمن قائمة المنتجات المعول عليها لتعزيز الصادرات، وإبراز مكانة الجزائر في الأسواق العالمية كدولة منتجة ومصدرة للزعفران. وأكد على أن الدولة ستسخر كل الإمكانيات لمرافقة ودعم هذه الشعبة، التي أصبحت، حسب شرفة، تستقطب أعداداً كبيرة من الشباب والنساء الريفيات، عبر الوطن، داعياً الهيئات التقنية المتخصصة في كل القطاعات إلى تكثيف العمل المشترك لبناء مسار علمي خاص بالزعفران الجزائري وتوسيم الجودة والنوعية التي يتميز بها.

خيرة لعروسي

والمطابقة وفق المعايير الدولية. ويبرز الطابع الشمولي للمبادرة، حسب وزارة التعليم العالي، من خلال إشراك مراكز بحثية متخصصة في مجالات متنوعة، لاسيما ما تعلق بالتكنولوجيا، والتحليل الفيزيائية والكيميائية والبيئية البيوتكنولوجية، والبحث الفلاحي والغابي ضماناً لتغطية جميع جوانب سلسلة القيمة للزعفران من الإنتاج إلى التسويق. وسيساهم هذا النشاط التشاركي في تعزيز مكانة الجزائر على الخريطة العلمية والتكنولوجية العالمية، مما يفتح المجال أمام مبادرات مماثلة في قطاعات زراعية أخرى تتمتع بها البلاد بمزايا تنافسية. من جهته، اعتبر وزير الفلاحة، يوسف شرفة، الاتفاقية خطوة أولى في مسار إعادة إطلاق هذه الشعبة ذات القيمة المضافة العالية، حيث نوه بالعمل الجبار الذي قامت به مؤسسات البحث والتكوين، تحت الوصاية، لاسيما المعهد الوطني للأبحاث الغابية، الذي أدى دوراً هاماً في إعادة بحث هذه الشعبة؛ عن طريق إرساء مسار تقني خاص به، وإجراء تجارب حول تأقلم هذه الزراعة مع تنوع المناخ السائد بالجزائر، إضافة إلى تكوين عشرات المنتجين من كل ولايات الوطن. من جهة أخرى، يضيف الوزير، لا بد من تثمين الجهود المبذولة من طرف المنتجين الذين رفعوا التحدي،

التسويق المحلي والجهوي والقاري والدولي لهذا المنتج الاستراتيجي، وبالتالي تحقيق أهداف "المربع السحري" المتمثل في بحث علمي تطبيقي، وزراعة عصرية وصناعة تحويلية. وخلال الإعلان عن إطلاق الحملة، وقعت وزارتا التعليم العالي والفلاحة، اتفاقية تعاون بمقر المدرسة الوطنية العليا للفلاحة، تهدف إلى تنظيم وتطوير زراعة الزعفران وتعميمها في الجزائر، حيث تشمل مؤسسات بحثية وعلمية. وتمثل المبادرة أحد أهم المحاور الاستراتيجية التي تضمنها مخطط عمل الحكومة المنبثق عن التزامات رئيس الجمهورية، "فهي تعد نموذجاً متقدماً للتعاون في المجالات الحيوية، وترجمة لتثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى مشاريع اقتصادية واعدة". ويعكس الحدث مسار التنمية الزراعية الجزائرية، حيث تهدف الاتفاقية إلى تحقيق عدة أهداف إستراتيجية، منها تنظيم شعبة الزعفران تنظيمياً تقنياً، حسب الدليل التقني الذي تم إعداده تحقيقاً لإنتاج نوعي وكمي، ووضع مخطط اعتماد تشاركي بين القطاعين الوزاريين لإنتاج بذور الزعفران مطابقة للمعايير المعتمدة، إضافة إلى وضع ترتيبات تتبع أصول بذور الزعفران عبر مختلف الأجيال، والمرافقة من أجل حصول المؤسسات المعنية على الاعتماد

● أعلن وزير التعليم العالي، كمال بداري، والفلاحة، يوسف شرفة، أمس، عن إستراتيجية وطنية لتنظيم وتطوير زراعة الزعفران في الجزائر وتعميمها، في إطار اتفاقية مشتركة شرع في تجسيدها، بإطلاق حملة زراعة هذه الشعبة، حيث سيتم تكثيف العمل لبناء مسار علمي، وصناعة "ماركة جزائرية" لمنتج الزعفران، بعد توسيم الجودة والنوعية التي يتميز بها. وفي هذا الإطار، قال وزير التعليم العالي، على هامش إطلاق حملة زراعة الزعفران، بأن هذا المنتج يتميز بقيمة اجتماعية واقتصادية عالية جداً، مشيراً إلى أنه يتّمين نتائج البحث العلمي وتطبيقها على أرض الواقع في مجال الزراعة، وبالتعاون والتكامل مع وزارة الفلاحة، سيتم تجسيد هذا المبتغى، وبالتالي تحقيق "ماركة جزائرية" لمنتج الزعفران، بعد أشهر قليلة يغزو الأسواق الدولية، مما سيسمح بتقوية وتعزيز "الهبة الاقتصادية" من خلال منتجات قطاع الفلاحة. وقال بداري بأن الإستراتيجية مبنية على أربعة أهداف أساسية، من ناحية تثمين نتائج البحث في المجال الزراعي، وتحسين الإنتاج والإنتاجية وتطوير أنواع جديدة من البذور، أولاً، وثانياً كمحور استراتيجي يتمثل في تطوير صناعات تحويلية لمنتج الزعفران، وثالثاً بإعطاء قيمة مضافة للاقتصاد الوطني من خلال

المبادرة تهدف إلى تحقيق علامة جزائرية للمنتوج
وتعزيز الهيبة الاقتصادية للدولة

بداري وشرفة يشرفان على إطلاق الإستراتيجية الوطنية لتنظيم وتطوير زراعة الزعفران في الجزائر

أشرف، أمس، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال
بداري، رفقة وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد
البحري، يوسف شرفة، بالمدرسة الوطنية العليا للفلاحة
بالجزائر العاصمة، على إطلاق الإستراتيجية الوطنية
لتنظيم وتطوير زراعة الزعفران في الجزائر وتعميمها.

ع. قابي

تجسيدا لتعليمات السلطات العليا
للبلادة التي تولي لهذه الزراعة أهمية
من خلال تسخير كل الإمكانيات
لمرافقتها ودعمها.

كما ثمن العمل الجبار لمؤسسات
البحث والتكوين تحت الوصاية
لاسيما المعهد الوطني للأبحاث الغابية
ودورها في إعادة بعث هذه الشعبة عن
طريق إرساء المسار التقني الخاص بها،
وأجراء تجارب حول تأقلم هذه الزراعة
مع مختلف أنواع المناخ السائدة في
بلادنا، إضافة إلى تكوين عشرات
المنتجين من كل ولايات الوطن، إلى
جانب الدور الهام للمنتجين الذين
رفعوا التحدي وساهموا في تمويل هذه
الزراعة وترقيتها.

وبهذا المناسبة، تم التوقيع على
اتفاقية تعاون بين قطاع التعليم العالي
والبحث العلمي ممثلا في المدرسة
الوطنية العليا للفلاحة ومركز البحث
العلمي والتقني حول المناطق القاحلة،
وقطاع الفلاحة والتنمية الريفية
والصيد البحري ممثلا في المركز
الوطني للأبحاث الغابية والمركز
الوطني لمراقبة البذور والشبائل
وتصديقها، والتي تهدف إلى التصديق
على المسار التقني لنبات الزعفران بما
يسمح بالإنتاج والتصدير، إلى جانب
ضمان التكوين.

وفي نفس الإطار، قام الوزيران بزيارة
المزرعة المركزية التابعة للمدرسة
الوطنية العليا للفلاحة، أين تلقيا
عروضا حول أهم خطرات زراعة
الزعفران، كما أشرفا على عملية
إطلاق زراعة بصيالات وشبائل من
هذا المنتوج.

وبالمناسبة، أكد بداري، أن هذه
الإستراتيجية تشكل إحدى بنود
برنامج رئيس الجمهورية عبد المجيد
تبون، المتمثلة في زراعة متنوعة تستند
على تامين نتائج البحث العلمي وذات
قيمة عالية للاقتصاد والمجتمع، معلنا
عن إعطاء إشارة انطلاق حملة زرع
الزعفران كمنتوج ذي قيمة اجتماعية
واقتصادية عالية.

وأضاف أن هذه الإستراتيجية
تسعى لتحقيق أربعة أهداف كبرى
تمثلة في تامين نتائج البحث في
المجال الزراعي وتحسين الإنتاج
والإنتاجية، تطوير أنواع جديدة من
البذور، تطوير صناعات تحويلية
لمنتج الزعفران وإعطاء قيمة مضافة
للاقتصاد الوطني من خلال التسويق
المحلي، الجهوي، القاري والدولي لهذا
المنتوج الاستراتيجي، منوها بجهود
كوادر وباحثي قطاعي التعليم العالي
والفلاحة والنتائج المرموقة المحققة في
هذا الصدد.

وأضاف أنه يتضمن نتائج البحث
في مجال الزراعة وتطبيقها بالتعاون
والتكامل مع وزارة الفلاحة والتنمية
الريفية والصيد البحري، سيتجسد
المتفسي المتمثل في تحقيق علامة
جزائرية لمنتوج الزعفران يمكن من
خلالها غزو الأسواق، وتعزيز الهيبة
الاقتصادية للدولة الجزائرية.

من جانبه، أوضح شرفة، أن هذه
المبادرة تعد خطوة أولى في مسار
إعادة إطلاق هذه الشعبة ذات القيمة
المضافة، منوها بجهود كل الفاعلين
في إعداد هذه الإستراتيجية الوطنية،

إطلاق استراتيجية وطنية لتطوير زراعة الزعفران

ترتكز على البحث العلمي وتطمح لبناء علامة جزائرية مسجلة



بتثمين نتائج البحث في مجال الزراعة وتطبيقها بالتعاون والتكامل مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيتجسد المبتغى المتمثل في "تحقيق علامة جزائرية لمنتجات الزعفران يمكن من خلالها غزو الأسواق، وتعزيز الهيبة الاقتصادية للدولة الجزائرية".

من جانبه، أوضح شرف أن هذه المبادرة تعد "خطوة أولى في مسار إعادة إطلاق هذه العشبة ذات القيمة المضافة"، منوهاً بجهود كل الفاعلين في إعداد هذه الاستراتيجية الوطنية، تجسيدا لتعليمات السلطات العليا للبلاد التي تولي لهذه الزراعة أهمية من خلال تسخير كل الإمكانيات لمرافقتها ودعمها. كما ثمن "العمل الجبار لمؤسسات البحث والتكوين تحت الوصاية لاسيما المعهد الوطني للأبحاث الغابية ودورها في إعادة بعث هذه الشعبة عن طريق إرساء المسار التقني الخاص بها، وإجراء تجارب حول تأقلم هذه الزراعة مع مختلف أنواع المناخ السائدة في بلادنا، إضافة إلى تكوين عشرات المنتجين من كل ولايات الوطن، إلى جانب الدور الهام للمنتجين الذين رفعوا التحدي وساهموا في تمويل هذه الزراعة وترقيتها". وبهذه المناسبة، تم التوقيع على اتفاقية تعاون بين

أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، رفقة وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، يوسف شرفة، أمس، بالمدرسة الوطنية العليا للفلاحة بالجزائر العاصمة، على إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتنظيم وتطوير زراعة الزعفران في الجزائر وتعميمها.

وبالمناسبة، أكد بداري أن هذه الاستراتيجية "تشكل إحدى بنود برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون المتمثلة في زراعة متنوعة تستند على تثمين نتائج البحث العلمي وذات قيمة عالية للاقتصاد والمجتمع"، معلنا عن إعطاء إشارة انطلاق حملة زرع الزعفران كمنتوج ذي قيمة اجتماعية واقتصادية عالية. وأضاف أن هذه الاستراتيجية تسعى لتحقيق أربعة أهداف كبرى متمثلة في "تثمين نتائج البحث في المجال الزراعي وتحسين الانتاج والانتاجية، تطوير أنواع جديدة من البذور، تطوير صناعات تحويلية لمنتوج الزعفران وإعطاء قيمة مضافة للاقتصاد الوطني من خلال التسويق المحلي، الجهوي، القاري والدولي لهذا المنتج الاستراتيجي"، منوهاً بجهود كوادر وباحثي قطاعي التعليم العالي والفلاحة والنتائج المرموقة المحققة في هذا الصدد. وأضاف أنه

الزعفران بما يسمح بالانتاج والتصدير، إلى جانب ضمان التكوين. في الإطار نفسه، قام الوزيران بزيارة المزرعة المركزية التابعة للمدرسة الوطنية العليا للفلاحة، حيث تلقيا عروضاً حول أهم خطوات زراعة الزعفران، كما أشرفا على عملية إطلاق زراعة بصيالات وشتائل من هذا المنتج.

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ممثلاً في المدرسة الوطنية العليا للفلاحة ومركز البحث العلمي والتقني حول المناطق القاحلة، وقطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ممثلاً في المركز الوطني للأبحاث الغابية والمركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها، والتي تهدف إلى التصديق على المسار التقني لنبات

بداري أكد على تثمين نتائج البحث بالتكامل مع وزارة الفلاحة إطلاق استراتيجية وطنية لتطوير زراعة الزعفران وتعميمها

ص5

بداري أكد على تثمين نتائج البحث بالتكامل مع وزارة الفلاحة إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتطوير زراعة الزعفران وتعميمها



غزو الأسواق وتعزيز الهيمنة الاقتصادية للدولة الجزائرية".

من جانبه، أوضح السيد شرفة أن هذه المبادرة تعد "خطوة أولى في مسار إعادة إطلاق هذه الشعبة ذات القيمة المضافة"، منوها بـ "جهود كل الفاعلين في إعداد هذه الاستراتيجية الوطنية، تجسيدا لتعليمات السلطات العليا للبلاد" التي تولي لهذه الزراعة أهمية من خلال تسخير كل الإمكانيات لمرافقتها ودعمها.

كما ثمن " العمل الجبار لمؤسسات البحث والتكوين تحت الوصاية لاسيما المعهد الوطني للأبحاث الغابية ودورها في إعادة بعث هذه الشعبة عن طريق إرساء المسار التقني الخاص بها، وإجراء تجارب حول تأقلم هذه الزراعة مع مختلف أنواع المناخ السائدة في بلادنا، إضافة إلى تكوين عشرات المنتجين من كل ولايات الوطن، إلى جانب الدور الهام للمنتجين الذين رفعوا التحدي وساهموا في تمويل هذه الزراعة وترقيتها".

وبذات المناسبة تم التوقيع على اتفاقية تعاون بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ممثلا في المدرسة الوطنية العليا للفلاحة ومركز البحث العلمي والتقني حول المناطق القاحلة وقطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ممثلا في المركز الوطني للأبحاث الغابية والمركز الوطني لمراقبة البذور وشتاتل وتصديقها، والتي تهدف إلى التصديق على المسار التقني لبسات الزعفران بما يسمح بالانتاج والتصدير، إلى جانب ضمان التكوين. وفي نفس الإطار، قام الوزيران بزيارة المزرعة المركزية التابعة للمدرسة الوطنية العليا للفلاحة، أين تلقيا عروضاً حول أهم خطوات زراعة الزعفران، كما أشرفا على عملية إطلاق زراعة بصيالات وشتاتل من هذا المنتج.

■ ق.و

■ أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، السيد كمال بداري، رفقة وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري السيد يوسف شرفة، أمس الإثنين بالمدرسة الوطنية العليا للفلاحة بالجزائر العاصمة، على إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتنظيم وتطوير زراعة الزعفران في الجزائر وتعميمها، وتسمى هذه الاستراتيجية إلى تجسيد ما يُعرف بـ "المربع السحري"، الذي يربط بين البحث العلمي التطبيقي، وتبني أساليب الزراعة العصرية، وتطوير الصناعة التحويلية، إلى جانب تعزيز تسويق الزعفران على المستوى الدولي.

وبالمناسبة، أكد السيد بداري أن هذه الاستراتيجية "تشكل إحدى بنود برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون المتمثلة في زراعة متنوعة تستند على تثمين نتائج البحث العلمي وذات قيمة عالية للاقتصاد والمجتمع"، معلنا عن إعطاء إشارة انطلاق حملة زرع الزعفران كمنتوج ذي قيمة اجتماعية واقتصادية عالية".

وأضاف أن هذه الاستراتيجية تسمى لتحقيق أربعة أهداف كبرى متمثلة في " تثمين نتائج البحث في المجال الزراعي وتحسين الانتاج والاناجية، تطوير أنواع جديدة من البذور، تطوير صناعات تحويلية لمنتوج الزعفران وإعطاء قيمة مضافة للاقتصاد الوطني من خلال التسويق المحلي الجهوي، القاري والدولي لهذا المنتج الاستراتيجي"، منوها بـ "جهود كوادر وباحثي قطاعي التعليم العالي والفلاحة والنتائج المرموقة المحققة في هذا الصدد".

وأضاف أنه بتثمين نتائج البحث في مجال الزراعة وتطبيقها بالتعاون والتكامل مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيتجسد المبتغى المتمثل في "تحقيق علامة جزائرية لمنتوج الزعفران يمكن من خلالها

إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتطوير زراعة الزعفران

● بداري، زعفران جزائري بعلامة دولية خلال أشهر ● شرفة: خطوة أولى لإعادة بعث شعبة ذات قيمة مضافة عالية

أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، رفقة وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، يوسف شرفة، يوم أمس، بالمدرسة الوطنية العليا للفلاحة بالحراش، شرقي الجزائر العاصمة، على إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتنظيم وتطوير زراعة الزعفران في الجزائر وتعميمها، من خلال إعطاء إشارة انطلاق الحملة الوطنية لغرس بصيالات هذا المنتج الاستراتيجي، بحضور باحثين، إدارات، طلبة وممثلي المهنيين.



ويثل هذا الحدث خطوة نوعية ضمن التزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من أجل بناء زراعة متنوعة وعصرية ذات قيمة مضافة عالية للاقتصاد والمجتمع، تركز على تشجيع البحث العلمي التطبيقي، تطوير الصناعات التحويلية، والتوجه إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

وفي مداخلته، خلال مراسم الإعلان عن إطلاقها أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أن الاستراتيجية الوطنية لزراعة الزعفران تعد نموذجاً متقدماً للتعاون بين قطاعي التعليم العالي والفلاحة، حيث تجمع بين الطموح العلمي والواقع الاقتصادي للموسم. وقال إن هذه المبادرة تسعى لتحقيق ما وصفه بـ«المربع السحري» المتمثل في بحث علمي تطبيقي، زراعة عصرية، صناعة تحويلية وتسويق دولي.

وأكد السيد بداري، أن زراعة الزعفران في الجزائر تحمل قيمة اجتماعية واقتصادية عالية، مشدداً على أن الجهود المبذولة لتشجيع نتائج البحث الزراعي ستتيح تحقيق علامة جزائرية خاصة بالزعفران قادرة على غزو الأسواق العالمية خلال أشهر قليلة، وتعزيز الهيبة الاقتصادية للجزائر. كما كشف السيد بداري عن الأهداف الأربعة الكبرى للاستراتيجية، والمتمثلة كما قال في «تشجيع نتائج البحث العلمي وتحسين الإنتاج والإنتاجية، تطوير أنواع جديدة من بذور الزعفران، وإنشاء صناعات تحويلية تمنح قيمة مضافة لهذا المنتج، إلى جانب التوجه نحو تسويق محلي، جهوي، قاري ودولي يرسخ مكانة الجزائر ضمن الدول المنتجة والمصدرة للزعفران.

بدوره، شدد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، على أن هذه

العمل التقني بشأن شعبة الزعفران، وضمان مطابقة البذور للمعايير الدولية، وتنظيم مسار التكوين، إلى جانب وضع ترتيبات لتتبع أصول البذور عبر الأجيال بما يضمن اعتماداً ومطابقة دولية للمنتج الجزائري. كما شملت الفعاليات زيارة ميدانية للمزرعة المركزية التابعة للمدرسة الوطنية العليا للفلاحة، حيث تلقى الوزيران شروحا حول أهم خطوات زراعة الزعفران، قبل أن يشرفا على عملية غرس بصيالات جديدة إيدانا بانطلاق حملة وطنية واسعة تهدف إلى تعميم هذه الزراعة عبر مختلف ولايات الوطن.

ويؤكد إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتنظيم وتطوير زراعة الزعفران في الجزائر على الإرادة السياسية في تحويل هذا المنتج إلى رافعة اقتصادية وأداة، عبر الجمع بين البحث العلمي التطبيقي والدعم المؤسسي والاندماج في السوق العالمية، بما يعزز مكانة الجزائر كمنتج ومصدر لأحد أتمن وأجود التوابل في العالم.

عبد الحكيم أسايح

لهذه الشعبة، التي أصبحت تستقطب أعداداً متزايدة من الشباب والنساء الريفيات، داعياً الهيئات التقنية إلى تكثيف العمل المشترك من أجل بناء مسار علمي خاص بالزعفران الجزائري وتوسيمه بعلامة جودة ونوعية مميزة. من جانبه، أوضح مدير البحث بالمعهد الوطني للأبحاث الغابية، مورسلي بودخيل، أن الجزائر حققت قفزة نوعية في زراعة الزعفران بفضل التجارب العلمية التي أثبتت نجاحه في مناطق مختلفة، وهو ما شجع على إدماج المستثمرين الخواص والنساء الريفيات في هذه الزراعة، مضيفاً أن المنتج الجزائري يتفوق بمؤشراته النوعية، ما يعزز فرص تسويقه عالمياً بالطريقة البيولوجية للحفاظ على جودته العالية. وفي السياق ذاته، جرى التوقيع على اتفاقيتين استراتيجيتين: الأولى بين المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها والمدرسة الوطنية العليا للفلاحة، والثانية بين المعهد الوطني للأبحاث الغابية ومركز البحث العلمي والتقني حول المناطق القاحلة. وتهدف الاتفاقيتان إلى تنسيق

المبادرة لتشكيل «الخطوة الأولى في مسار إعادة إطلاق شعبة الزعفران ذات القيمة المضافة العالية»، مبرزا أن السلطات العمومية تولي لهذه الزراعة عناية خاصة من خلال تسخير الإمكانيات اللازمة لمراقبتها وتنميتها. ونزه السيد شرفة، بالدور البارز لمؤسسات البحث والتكوين تحت الوصاية، خاصة المعهد الوطني للأبحاث الغابية، الذي ساهم في إعداد المسار التقني الخاص بالزعفران وإجراء تجارب حول مدى تأقلم هذه الزراعة مع مختلف أنواع المناخ السائدة في الجزائر، فضلاً عن تكوين عشرات المنتجين عبر ولايات الوطن.

وأكد الوزير أن هذه الديناميكية سمحت بانتشار الزعفران اليوم عبر 29 ولاية، مشيراً إلى أن النوع الجزائري يصنف ضمن الأجود عالمياً من حيث اللون والطعم والرائحة. وثمن وزير الفلاحة الجهود التي بذلها المنتجون الذين رفعوا التحدي وساهموا في تمويل هذه الزراعة وتنميتها محلياً ودولياً، مبرزا أن الدولة ستوفر كل وسائل الدعم والمراقبة

LANCEMENT OFFICIEL DE LA CAMPAGNE NATIONALE
DE LA CULTURE DU SAFRAN

BÂTIR UNE MARQUE DE RÉFÉRENCE

Les ministres de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique et de l'Agriculture, du Développement rural et de la Pêche ont procédé, hier à Alger, au lancement officiel de la campagne nationale de culture du safran, lors d'une cérémonie organisée au niveau de la ferme de l'École nationale supérieure d'agronomie (ENSA).



■ KAMELIA HADJIB

Cette initiative s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre de la stratégie nationale de développement de la culture du safran, visant à relancer et à structurer cette filière stratégique, appelée à jouer un rôle déterminant dans la diversification de l'économie nationale et dans la valorisation des potentialités agricoles du pays.

S'exprimant à cette occasion, M. Kamel Baddari a affirmé que cette démarche consacre l'un des engagements du président de la République, celui d'ériger une agriculture diversifiée reposant sur la valorisation des résultats de la recherche scientifique. «Le lancement de cette campagne représente un signal fort pour l'introduction du safran comme produit à forte portée économique et sociale», s'est-il félicité, relevant au passage la capacité de la recherche scientifique à générer des résultats concrets et à les appliquer sur le terrain agricole, dans un esprit de complémentarité et de partenariat avec le ministère de l'Agriculture.

Dans ce contexte, le ministre a mis en avant l'ambition de bâtir une «véritable marque nationale du safran algérien» et a indiqué que cette culture, portée par la recherche et le savoir-faire des producteurs, permettra d'ouvrir la voie à la présence du safran algérien sur les marchés internationaux dans les prochains mois. «Une perspective qui contribuera à renforcer la stature économique de l'Algérie par la valorisation de ses productions agricoles», a-t-il noté.

Évoquant la dimension stra-

tégique de ce projet, Baddari a expliqué qu'il vise à atteindre quatre objectifs. «Il s'agit, en premier lieu, a-t-il énuméré, de valoriser les résultats de la recherche agricole en améliorant la production et la productivité, notamment à travers le développement de nouvelles semences adaptées, de développer une véritable industrie de transformation autour du safran, capable d'optimiser sa chaîne de valeur, de donner une dimension économique à ce produit en favorisant sa commercialisation à différents niveaux local, régional, continental et international et enfin de réaliser un «carré magique» réunissant la recherche scientifique appliquée, l'agriculture moderne, l'industrie de transformation et le marketing international. C'est à travers cette synergie que l'Algérie pourra consolider sa place et affirmer son poids économique sur les marchés mondiaux». Le

ministre a également évoqué les perspectives pour l'économie nationale», a-t-il conclu.

Kamel Baddari a affirmé que cette démarche consacre l'un des engagements du président de la République, celui d'ériger une agriculture «diversifiée».

De son côté, Youcef Cherfa a affirmé que le lancement officiel de la campagne nationale de culture du safran constitue une étape stratégique dans le processus de relance de cette filière à haute valeur ajoutée et déclaré que cette initiative s'inscrit dans la perspective de la mise en place d'une stratégie nationale de promotion du safran, visant à structurer, organiser et valoriser cette culture, conformément selon lui, aux orientations des hautes autorités du pays. Pour lui, l'organisation de cette journée traduit «l'importance» accordée par les pouvoirs publics à la culture du safran, signalant qu'elle constitue une opportunité pour recueillir les propositions des acteurs du secteur en vue de l'élaboration

de l'Institut national de recherche forestière, qui a joué un rôle central dans la relance de la filière. «Cet institut a élaboré un itinéraire technique spécifique, mené des essais d'adaptation du safran aux différents climats nationaux et formé plusieurs dizaines de producteurs issus de diverses wilayas», a-t-il soutenu, soulignant la contribution majeure des producteurs, qui ont relevé le défi et participé activement à l'expansion de cette culture en Algérie ainsi qu'à son rayonnement à l'international.

Le ministre a, en outre, salué les efforts du secteur de l'Enseignement supérieur et de la recherche scientifique, qui a contribué à démontrer les spécificités et la qualité du safran algérien à travers des travaux scientifiques. «Cette contribution, a-t-il assuré, conforte la volonté du gouvernement d'inscrire cette culture parmi les produits stratégiques destinés à soutenir les exportations et à affirmer la place de l'Algérie sur les marchés internationaux en tant que producteur et exportateur de safran». À la fin, Cherfa a réaffirmé l'engagement de l'État à mobiliser l'ensemble des moyens nécessaires pour accompagner et soutenir cette filière, qui attire un nombre croissant de jeunes et de femmes rurales. «Nous appelons les organismes techniques spécialisés de tous les secteurs à renforcer le travail commun en vue de bâtir un cadre scientifique spécifique au safran algérien et de valoriser ses atouts en termes de qualité et de compétitivité», a-t-il conclu.

K. H.

Youcef Cherfa a mis en avant la contribution de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique dans la valorisation du safran algérien grâce à des travaux scientifiques.

ministre a tenu, par ailleurs, à saluer les efforts déployés par les chercheurs et les cadres du secteur de l'Enseignement supérieur ainsi que ceux de l'agriculture, qui commencent, selon lui, à donner des résultats tangibles. «Ces résultats se traduisent déjà par la mise au point de semences améliorées et la production agricole de qualité, appelées à ouvrir dans un avenir très proche, de nouvelles pers-

d'un programme «intégré» de développement et de valorisation, dans une démarche concertée entre les différents départements et organismes concernés.

Le ministre de l'Agriculture, du développement rural et de la pêche a tenu à mettre en avant l'apport décisif des établissements de recherche et de formation placés sous la tutelle de son département, en particulier

CAP SUR LA CULTURE DU SAFRAN

Le gouvernement trace la voie

SURNOMMÉ «L'OR ROUGE», le safran s'impose comme une filière stratégique au cœur de la politique nationale de diversification économique et de promotion des exportations hors hydrocarbures. Produit rare et précieux, il attire de plus en plus de producteurs algériens, encouragés par un climat favorable et par l'engagement résolu des pouvoirs publics.

C'est dans ce cadre que le ministre de l'Agriculture et du Développement rural, Youcef Cherfa, et son homologue de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, ont lancé, à l'École nationale supérieure d'agronomie d'Alger, la stratégie nationale pour l'organisation et le développement de la culture du safran. Une initiative qui marque, selon Cherfa, «la première étape d'un processus de relance d'une filière à forte valeur ajoutée», conforme aux orientations du président de la République. Rendant hommage aux institutions de recherche et de formation, le ministre a salué «le travail considérable» accompli par l'Institut national de recherche forestière (INRF). Cet organisme a notamment créé une base technique dédiée, mené des expérimentations sur l'adaptation de la culture aux différents climats du pays et assuré la formation de dizaines de producteurs. Ces acquis constituent, selon lui, un socle scientifique solide pour un développement durable et compétitif de la filière.

Le ministre a également tenu à valoriser le rôle des producteurs qui, «malgré les contraintes, ont fait le choix de croire en ce créneau porteur». Grâce à leur persévérance, le safran algérien s'impose aujourd'hui comme une filière émergente dotée d'un fort potentiel. «Ces producteurs participent activement au rayonnement de l'Algérie sur les marchés mondiaux», a-t-il affirmé. Au-delà du lancement symbolique, Cherfa a insisté sur l'importance stratégique de cette culture. Il a rappelé que le gouvernement accompa-



gnera la filière à travers un appui technique, des facilitations administratives et des mécanismes de commercialisation. Il a aussi mis en avant son rôle social, en soulignant l'attrait croissant pour les jeunes et les femmes rurales, ainsi que son potentiel en matière d'emploi et de développement local.

Dans un esprit de concertation, il a appelé à l'élaboration d'un programme global et fédérateur, associant tous les secteurs concernés. La recherche scientifique et l'enseignement supérieur y occupent une place centrale. «C'est en conjuguant nos efforts que nous pourrions hisser le safran algérien au rang qu'il mérite et inscrire durablement notre pays parmi les acteurs majeurs du marché mondial», a martelé le ministre.

S'inscrivant dans la même dynamique, Kamel Baddari a souligné le rôle-clé de la recherche scientifique dans la valorisation des qualités uniques du safran algérien. Il a rappelé que cette stratégie s'inscrit dans le programme du président Tebboune, axé sur une agriculture diversifiée et

innovante. Elle repose sur quatre objectifs : valoriser les résultats de la recherche, améliorer la productivité, développer des variétés adaptées et promouvoir les industries de transformation.

L'ambition affichée est claire : créer une véritable marque algérienne de safran, capable de conquérir les marchés régionaux et internationaux et de renforcer le prestige économique du pays. Avec ce cap tracé, le safran s'impose comme un projet d'avenir, alliant tradition, innovation et ambition économique, et destiné à inscrire l'Algérie parmi les acteurs majeurs de ce marché mondial.

Le safran est l'épice la plus précieuse au monde, prisée pour sa couleur, sa saveur unique et ses vertus médicinales. Ses prix varient selon la provenance et la qualité. Ainsi le kilo se négocie entre 2.800 et 10.000 dollars. Produit rare et exigeant, il s'impose comme une filière à forte valeur ajoutée. Il se cultive principalement dans les zones au climat aride ou semi-aride.

■ Amokrane H.

CULTURE DU SAFRAN

L'Algérie à la conquête de l'or rouge

L'ALGÉRIE lance sa stratégie nationale pour le développement de cet épice, considérée comme la plus chère et la plus laborieuse à produire au monde.

■ ARSEZKI IBERSIENE

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, accompagné du ministre de l'Agriculture, du Développement rural et de la Pêche, Youcef Cherfa, a donné, lundi à l'École nationale supérieure agronomique (ENSA) d'Alger, le coup d'envoi de la stratégie nationale d'organisation, de développement et de généralisation de la culture du safran en Algérie. À cette occasion, Baddari a souligné que cette stratégie « constitue l'une des clauses du programme du président de la République, Abdelmadjid Tebboune, visant une agriculture diversifiée reposant sur la valorisation des résultats de la recherche scientifique et à forte valeur ajoutée pour l'économie et la société ». Il a annoncé « le lancement de la campagne de plantation du safran en tant que produit de grande valeur socioéconomique », insistant sur la nécessité de créer une véritable filière structurée.

Le ministre a détaillé quatre objectifs majeurs : « valoriser les résultats de la recherche dans le domaine agricole et

améliorer la production et la productivité, développer de nouvelles variétés de semences, mettre en place des industries manufacturières du safran et apporter une valeur ajoutée à l'économie nationale à travers sa commercialisation aux niveaux local, régional, continental et international ». Il a par ailleurs salué « les efforts des cadres et chercheurs des secteurs de l'Enseignement supérieur et de l'Agriculture, ainsi que les résultats remarquables accomplis dans ce sens ». Baddari a insisté sur la contribution essentielle des universités et des centres de recherche dans cette dynamique, affirmant que la valorisation des travaux scientifiques « permettra d'aboutir à un label algérien pour le safran, à même de conquérir les marchés et de relever le prestige économique de l'État algérien ».

De son côté, Cherfa a rappelé que cette initiative constitue « une première étape dans le processus de relance de cette filière à valeur ajoutée », en mettant en avant « les efforts de tous les acteurs dans l'élaboration de cette stratégie nationale, en application des instructions des hautes autorités du pays ». Selon lui, la culture du safran bénéficie d'une attention particulière de



Un avenir prometteur pour la filière.

l'État, qui mobilise « tous les moyens d'accompagnement et d'appui » nécessaires. Le ministre de l'Agriculture a également tenu à souligner « les efforts considérables des institutions de recherche et de formation sous tutelle, notamment l'Institut national de recherche forestière (INRF), et son rôle dans la relance de cette filière à travers la mise en place d'un itinéraire technique, la conduite d'expériences sur l'adaptation de cette culture aux différents climats de notre pays, et la formation de dizai-

nes de producteurs issus de toutes les wilayas ». Il a rendu hommage « aux producteurs qui ont relevé le défi et contribué au financement et à la promotion de cette culture ». La rencontre a été marquée par la signature d'une convention de coopération entre l'ENSA et le Centre de recherche scientifique et technique sur les régions arides (CRSTRA), d'une part, et l'INRF ainsi que le Centre national de Contrôle et de Certification des Semences et des Plants (CNCC), d'autre part. A.I.

DÉVELOPPEMENT DE LA CULTURE DU SAFRAN

NOUVEL ATOUT DE L'ALGÉRIE POUR L'EXPORTATION



P 1

DÉVELOPPEMENT DE LA CULTURE DU SAFRAN

Nouvel atout de l'Algérie pour l'exportation

Une stratégie nationale dédiée au développement de la culture et de la production du safran a été lancée hier lundi à Alger. Cette initiative vise à positionner l'Algérie parmi les pays producteurs et exportateurs de l'or rouge.

Rym Nasri – Alger (Le Soir) – Dans l'objectif de diversifier son économie et de réduire sa dépendance aux hydrocarbures, l'Algérie mise sur le safran. Elle lance sa stratégie nationale de développement de la culture et de la production de cette épice précieuse. Le coup d'envoi de cette initiative a été donné par le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, et le ministre de l'Agriculture, du Développement rural et de la Pêche, Youcef Cherfa, hier à l'École nationale supérieure d'agriculture (ENSA) d'El Harrach à Alger.

Une campagne nationale visant à faire de notre pays un acteur reconnu dans la production et l'exportation de ce produit.

La première opération symbolique de plantation des bulbes de safran à la ferme centrale de l'ENSA marque le début d'une campagne nationale visant à faire de notre pays un acteur reconnu dans la production et l'exportation de ce produit. Elle témoigne aussi de l'importance accordée par les pouvoirs publics à cette culture à haute valeur économique et sociale.

Soulignant l'approche intégrée de cette stratégie qui vise à couvrir



l'École nationale supérieure d'agriculture (ENSA), et le second entre l'Institut national de recherche forestière (INRF) et le Centre de recherche scientifique et technique sur les régions arides (CRSTRA).

Ces accords visent à établir un plan d'agrément participatif entre les deux secteurs ministériels pour la production de semences de safran conformes aux normes adoptées, mettre en place des dispositifs de traçabilité des semences de safran à travers les différentes générations, ainsi que l'accompagnement pour l'obtention par les institutions concernées de l'agrément et de la conformité selon les normes internationales.

Les chercheurs de l'INRF et du CRSTRA ont par ailleurs, souligné le rôle de la recherche scientifique et technologique dans le développe-

toute la chaîne de valeur du safran, de la recherche appliquée, à l'agriculture moderne, en passant par l'industrie de transformation jusqu'à l'exportation, les deux ministres assurent qu'une stratégie globale est actuellement en préparation

dans la liste des produits sur lesquels miser pour renforcer les exportations hors hydrocarbures et faire valoir la position de l'Algérie sur les marchés mondiaux comme pays producteur et exportateur de safran.

Deux accords de coopération ont été signés entre les deux secteurs ministériels, afin d'organiser, déve-

lopper et généraliser la filière du safran dans notre pays. Le premier a

Inscrire cette culture dans la liste des produits sur lesquels miser pour renforcer les exportations hors hydrocarbures.

été conclu entre le Centre national de contrôle et de certification des semences et plants (CNCC) et

ment de la culture du safran afin de renforcer l'économie nationale.

Ry. N.

LA STRATÉGIE DÉDIÉE À LA FILIÈRE EN COURS D'ÉLABORATION

Lancement de la campagne nationale de plantation du safran

Le ministre de l'Agriculture, du Développement rural et de la Pêche, Youcef Cherfa, et le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Beddari, ont lancé officiellement hier, à l'Ecole nationale supérieure d'agronomie à Alger, la campagne nationale de plantation du safran, en présence de chercheurs, d'étudiants et des représentants des organisations professionnelles. Des acteurs engagés actuellement dans la stratégie nationale pour le développement de cette filière. Une stratégie en cours d'élaboration, selon un communiqué du ministère de l'Agriculture, qui fait ressortir l'importance de la culture du safran, au moment où l'Algérie cherche à diversifier ses exportations hors hydrocarbures. Il s'agit en effet de développer la filière, la structurer, l'organiser et la valoriser, selon la même source. Cette initiative constitue, selon M. Cherfa, «une première étape dans le processus de relance de cette filière à valeur ajoutée».

Et ce, en attendant la finalisation de la stratégie. Cette dernière tend à atteindre quatre objectifs majeurs. Il s'agit, selon le ministre de l'Enseignement supérieur, de «valoriser les résultats de la recherche dans le domaine agricole et améliorer la production et la

productivité, développer de nouvelles variétés de semences, mettre en place des industries manufacturières du safran et apporter une valeur ajoutée à l'économie nationale, à travers sa commercialisation au niveau local, régional, continental et international».

La valorisation des résultats de la recherche en agriculture et leur application, en collaboration avec le ministère de l'Agriculture, du Développement rural et de la Pêche, permettront «d'aboutir à un label algérien pour le safran, à même de conquérir les marchés et de relever le prestige économique de l'Etat algérien», a-t-il ajouté.

COMMERCIALISATION À L'INTERNATIONAL

A l'occasion de ce lancement, les chercheurs de l'Institut national de recherche forestière (INRF) et ceux du Centre de recherche scientifique et technique sur les régions arides (CRSTRA) ont fait valoir le rôle de la recherche scientifique dans ce cadre.

A cette occasion, une convention de coopération a été signée entre le secteur de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, représenté par le l'ENSA et le CRSTRA, et le secteur de l'Agricul-

ture, représenté par l'INRF et le Centre national de contrôle et de certification des semences et des plants (CNCC). Cette convention vise à valider l'itinéraire technique de la culture du safran, pour permettre sa production et son exportation, tout en assurant la formation. Le ministre de l'Agriculture a d'ailleurs mis en avant «les efforts considérables des institutions de recherche et de formation sous tutelle, notamment l'Institut national de recherche forestière (INRF), et son rôle dans la relance de cette filière».

Dans ce cadre, rappelons que le Centre de recherche en économie appliquée pour le développement (CREAD) et le CRSTRA se sont déjà penchés sur la mise en place d'une stratégie nationale pour le développement du safran en Algérie et sa commercialisation à l'international. Aussi, de petites expériences menées par des agriculteurs en zones montagneuses connaissent une hausse de la production, d'une année à une autre, à la faveur de la régénération de bulbes de safran. Des expériences qui gagneraient à être étendues pour tirer profit de cette culture à haute valeur ajoutée et à fort impact sur le développement durable des territoires.

S. Imadalou

متفرقات

تحضيراً للموسم الجامعي الجديد خرجات مكثفة لتفقد الهياكل البيداغوجية



شرعت جامعة 20 أوت 55 بسكيكدة، في الاستعداد للموسم الجامعي الجديد، من خلال الزيارات التفقدية التي يقوم فيها مدير الجامعة البروفيسور توفيق بوفندي، منذ أيام. حيث تفقد في هذا السياق، الإقامتين الجامعتين عزابة 1 و 2 للبنات. ووقف على جاهزية مختلف المرافق والخدمات، كأجنحة الإيواء، وظروف استقبال الطلبة، والمطاعم الجامعية، وتجهيزاتها، ومدى توفر شروط النظافة على مستوى مرافق الإقامتين، ناهيك عن زيارته للمرافق الرياضية، والثقافية، وقاعات المطالعة، إلى جانب اطلاعه على الجانب الأمني، والصحي، والمساحات الخضراء، وفضاءات الخدمات، والأشغال الجارية الخاصة بالتهيئة والتحسين.

وقد حظيت الإقامات الجامعية الحدائق (2)، 3، 4، 6، للبنات، الأسبوع المنصرم، بنفس الزيارة،

وخاصة ما تعلق بمسائل الإيواء، والإطعام، والنقل الجامعي، وكذا فضاءات النشاطات الطلابية، الرياضية، والترفيهية، والثقافية، إلى جانب التكفل بصحة الطلبة والطالبات على مستوى الإقامات الجامعية، وعلى مدى جاهزية الجامعة التامة للموسم الجامعي الجديد.

بوجمعة ذيب

أهمية الأشغال، ومشدداً على ضرورة الالتزام بالجودة في التنفيذ، ومتابعة سير الأعمال بدقة.

وتندرج هذه الزيارات التفقدية، حسب إدارة جامعة 20 أوت 55، تنفيذاً لتعليمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل السهر على راحة الطلبة المقيمين، ومنه ضمان دخول جامعي ناجح على كافة المستويات،

بغرض الوقوف على واقعها، ومن ثمة اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية واللازمة لاستقبال الطلبة والطالبات في أحسن الظروف.

كما اطلع البروفيسور توفيق بوفندي على مدى تقدم نسبة أعمال التهيئة الخارجية، التي تهدف إلى تعزيز المساحة الخارجية للمحرم الجامعي، مؤكداً على

جامعة منتوري بقسنطينة

استحداث تخصصين في اللغتين الصينية والإسبانية

شرعت جامعة الأخوة منتوري بقسنطينة، في الموسم الجامعي الجديد، في استحداث تخصصين جديدين على مستوى الطور الأول "ليسانس". ويتعلق الأمر باللغتين الصينية والإسبانية، لتدخل بذلك خطوة إضافية في تنويع عروض التكوين الجامعي، وتوسيع مجالات الدراسة أمام حاملي شهادة البكالوريا الجديد.

شيلة. ح

وحسب مصادر من الجامعة، فإن هذه الأخيرة أصبحت ثاني مدينة جامعية على المستوى الوطني، توفر تكوينا في اللغة الصينية بعد جامعة الجزائر 2، وهو ما يعد إضافة نوعية للمنظومة الجامعية، خاصة أن اللغة الصينية باتت تفرز حضورها بقوة في المحافل الاقتصادية والعلمية.

ووفق وثيقة توجيه الطلبة الجديد، فقد حدد معدل الالتحاق بهذا التخصص، بـ 12.73 بالنسبة للأولوية الأولى الموجهة لشعبة اللغات الأجنبية، و13.67 بالنسبة للأولوية الثانية الخاصة بشعبة الآداب والعلوم، على أن يتم الترتيب وفق المعدل العام للبكالوريا. كما إن هذا المسار مفتوح أمام طلبة من 26 ولاية، ما يعكس الأقبال الواسع، والاهتمام المتزايد بهذا التكوين.

أما في ما يخص تخصص اللغة الإسبانية فقد انضردت جامعة الأخوة منتوري على مستوى شرق البلاد، بفتحها في طور الليسانس، ليكون بذلك الخيار الوحيد أمام الراغبين في تعلم هذه اللغة بالمنطقة.

وقد بلغ معدل القبول الأدنى فيه، 14.45، وهو الأعلى بين مختلف التخصصات المطروحة على مستوى الجامعة. ويخص، بالدرجة الأولى، حاملي بكالوريا شعبة اللغات الأجنبية. كما يتاح التسجيل في هذا المسار لطلبة 19 ولاية، مع اعتماد مبدأ الترتيب وفق المعدل العام، أو المعدل الموزون للبكالوريا.

جدير بالذكر أن جامعة قسنطينة كانت استأنفت السنة الماضية، تقديم دروس اللغة الصينية على مستوى المركز للكثف اللغات بعد انقطاع دام سنوات. كما شهدت تعزيز عرضها البيداغوجي بفتح فرع لمركز "سيرفانتس" الإسباني داخل الحرم الجامعي، بهدف دعم تكوين الطلبة في اللغة الإسبانية، وتوفير بيئة تعليمية أكثر انفتاحا على الثقافات العالمية.

المنظمة الوطنية للصحفيين الجزائريين إطلاق الشبكة الجزائرية للدراستات الإعلامية

أطلقت المنظمة الوطنية للصحفيين الجزائريين، أمس، بالشراكة مع العاصمة، الشبكة الجزائرية للدراستات الإعلامية التي تهدف إلى المساهمة في تطوير المشهد الإعلامي الوطني وتعزيز الاحترافية المهنية لدى الصحفيين.

بهذا الخصوص، أوضح رئيس المنظمة، سليمان عبدوش، أن الهدف من هذه المبادرة هو "إرساء تقاليد بحث وممارسة إعلامية مشتركة، تساهم في تطوير المشهد الإعلامي الوطني، اعتمادا على إعلام علمي ومهني قوي"، مبرزا أهمية هذه الشبكة في مد جسور التعاون مع مخابر البحث العلمي وكراسات الإعلام بما يضمن تكامل البحوث الأكاديمية مع حاجيات المؤسسات الإعلامية الوطنية وإشراك مهنيي الإعلام في الأيام الدراسية التي تنظمها مخابر البحث.

وقدمت المنظمة مجموعة من المقترحات تندرج في إطار تكامل البحوث الأكاديمية مع المؤسسات الإعلامية الوطنية، تتمحور أساسا حول ضمان التكوين والتأطير المستمر للطلبة والصحفيين، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية والرقمية التي يعرفها القطاع، إلى جانب تنظيم ندوات وملتقيات وطنية حول قضايا الإعلام الراهنة.

ي.س

ممثلو مختلف المخابر الجامعية يثمنون المبادرة ويؤكدون:

الشبكة الجزائرية للدراسات الإعلامية جسر تعاون بين الجامعة والإعلام

اليومي على مستوى الجامعات". من جهته، شدد رئيس قسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر 3 كريم دواجي على: "أن الجامعات ما تزال تعاني من فجوة بين التكوين الأكاديمي والنظري وبين الممارسة المهنية الميدانية"، مبدئا استعداد قسم علوم الإعلام والاتصال الكامل لمدد جسور التعاون مع منظمة الوطنية للصحفيين الجزائريين قصد تكوين الطلبة



وصقل مهاراتهم. وأكد دواجي في تصريح صحفي أن: "الهدف من مثل هذه المبادرات هو محاولة تنوير الرأي العام بضرورة فهم دور الصحافة بالدرجة الأولى وهي التي تعتبر مهنة ليست كباقي المهن، فنحن اليوم مطالبون بالتشريعات ونسعى لتوحيد الكلمة وإعطاء حرية أكثر للصحفيين المهنيين أكثر".

من جهته، أشار محمد شريف بسام، مدير نشر بجامعة المدية، إلى أن الإعلام "قيمة وأهمية ووسيلة قوية لحماية الأمن القومي"، مبرزا أن: "هذه الشراكة يمكن أن تكون لها بصمة واضحة في رسم خريطة جديدة للإعلام الجزائري، خاصة وأن الجامعات تزخر بالنخب القادرة على المساهمة في هذا المسعى. كما دعا المؤسسات الإعلامية إلى فتح أبوابها أمام طلبة الإعلام والاتصال من أجل خدمة الصالح العام،

بدورها، ثمنت خوف مليكة، نائبة مدير مخبر الأسرة، التنمية، الوقاية من الانحراف والإجرام، هذه المبادرة مؤكدة أن "دور الإعلام أسامي في تغيير الذهنيات وإحداث أثر ملموس على المجتمع"، وأعلنت استعداد المخبر لفتح أبوابه أمام المنظمة لتكوين الطلبة وتخرج صحفيين متمرسين في المجال الخدماتي، بما يساهم في توعية المجتمع وتحسيس أفراد.

أعلنت، أمس المنظمة الوطنية للصحفيين الجزائريين عن إطلاق "الشبكة الجزائرية للدراسات الإعلامية"، تجمع بين ممثلي عدد من مدراء مخابر البحث من مختلف جامعات الوطن، ذوي الصلة بمجال الإعلام والاتصال وكذا عدد من عمداء وممثلي الصحافة الوطنية. وأكد رئيس المنظمة الوطنية للصحفيين الجزائريين أن الشراكة بين مخابر البحث العلمي والمنظمة ستشمل تدريجيا كافة الجامعات على المستوى الوطني، مما

يسمح بالاستفادة من خبرات البحث الأكاديمي، ويربط بين التكوين النظري والممارسة الميدانية، في خدمة التنمية الوطنية وحماية القيم المجتمعية".

هذا وقال عبدوش، أمس في لقاء جمع عددا من ممثلي مخابر البحث العلمي والمنظمة الوطنية للصحفيين الجزائريين في إطار شراكة بين الأطراف إن: "المنظمة قدمت مبادرات عديدة من خلال وضع ميثاق أخلاقيات المهنة والذي نركز عليها كثيرا، في إطار بناء صحافة وطنية احترافية ومهنية، وهو الذي لاقى استعسانا كبيرا في انتظار تجسيد مقترحاته ميدانيا". وكشف رئيس المنظمة أنهم بصدد إعداد تقرير حول واقع الصحافة الجزائرية من خلال جرد كافة الإيجابيات والنقائص التي تعاني منها المهنة، على أن يتم تسليمها للسلطات العليا في غضون شهر أكتوبر القادم

من جانبه، أكد إسماعيل دبش، رئيس مخبر العلوم السياسية، وأستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر: "أن الإعلام بات شريكا أساسيا لعدد القطاعات"، مشددا على ضرورة وجوده في مختلف المجالات، معلنا استعداد المخبر للتعاون مع الشبكة في أي مشروع بحثي أو تكويني يخدم القطاع. وأردف قائلا في تدخل له خلال أشغال اللقاء: "مخابر البحث بحاجة إلى مؤسسات إعلامية تعنى بتكوين تطبيق، ممارسة مهني بعيدا عن التكوين النظري

الوادي

نحو استقبال 4500 طالب جديد بجامعة الشهيد حمه لخضر



الجديد الذي تسعى مصالحه لأن يكون دخولا نوعيا، خاصة في شقه المتعلق بتهيئة كل الظروف، من أجل حصول الجامعة على شهادة "الإيزو" وما تتطلبه من معايير وشروط، مشيدا برؤية الوادي التي باتت تتوفر على معايير مدينة جامعية بتوفر هذا العدد من الهياكل الأكاديمية من جامعة، مدرسة عليا للأساتذة والمدرسة العليا للفلاحة الصحراوية، إلى جانب ملحقة كلية الطب.

كما استمع ذات المسؤول خلال الاجتماع التنسيق، لعرض يتعلق بتعميم اللغة الإنجليزية لصالح الأساتذة والتي استفاد من عمليات التكوين فيها نحو 514 في مختلف المستويات وتقرير حول 26 عملية تخص مجالات التهيئة، التجهيز والرقمنة سجلت سنة 2025، منها 17 عملية جارية الإنجاز جميعها في طور الاستلام.

منصور البشير

تستعد جامعة الشهيد، حمه لخضر، بالوادي، لاستقبال قرابة 4500 طالب جديد في مختلف التخصصات، وسط تشديد على إنجاح الدخول الجامعي الجديد 2026/2025 وتهيئة كل الظروف لحصول الجامعة على شهادة "إيزو".

وذكر مدير جامعة الوادي "البروفسور عمر فرحاتي"، أمس الاثنين، خلال اجتماع تنسيقي موسع، تحضيراً للدخول الجامعي الجديد 2026/2025، أن مصالحه تستعد لاستقبال قرابة 4500 طالب جديد موزعين على 8 كليات، بالإضافة إلى 800 طالب موجهين للدراسة بملحقة المدرسة العليا للأساتذة التي ينتظر فتحها هذه السنة، ناهيك عن الحراك البيداغوجي المتميز الذي تشهده ملحقة كلية الطب التي ينتظر أن تتحول إلى كلية بعد بلوغ طلبتها السنة الثالثة وتستعد لاستقبال 85 طالبا جديدا.

وشدد مدير جامعة الوادي، على ضرورة إنجاح الموسم الجامعي

في اجتماع لتحضير الدخول بجامعة صالح بوبنيدر أوامر بإنهاء تهيئة الكليات والمعاهد قبل 15 سبتمبر

الوصول إلى جامعة الجبل الرابع
جامعة مقاولاتية و ابتكارية، جامعة
متصلة ومفروسة في بيئتها، منوها
بضرورة بناء جيل من رواد الأعمال
المقاولين، جيل من الشركات الناشئة
والشركات المقاولات والمؤسسات
المصغرة التي تقود التنمية
الاقتصادية وتساهم في التنوع
الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.
وأشرف أول أمس، مدير الجامعة،
في إطار التحضير للدخول الجامعي
الجديد، وتنفيذا لتعليمات وزير
التعليم العالي والبحث العلمي،
على خرجات ميدانية تقييمية لكل
الاقامات المتواجدة على مستوى
القطب الجامعي قسنطينة عين الباي،
وبحضور مدير الخدمات الجامعية
عين الباي، ومدراء المدارس المتواجدة
بالقطب الجامعي، والأمين العام
للجامعة، لضبط الإجراءات المتعلقة
بالجانب الخدماتي بالمدينة الجامعية
قسنطينة.

كما شملت الزيارة، مختلف مرافق
القطب الجامعي من أجنحة الإيواء
والمطاعم والقاعات، إلى جانب
ورشات التهيئة والأشغال الجارية
بها، للوقوف على مدى جاهزيتها
واستعدادها لاستقبال الطلبة في
ظروف ملائمة، وشدد المدير خلال
المعاينة، على ضرورة استكمال كافة
التحضيرات في أجالها، ومعالجة
النقائص المسجلة بشكل عاجل،
مؤكداً حرص الجامعة ومديرية
الخدمات الجامعية عين الباي على
توفير مناخ خدماتي متطور ومتجدد
بما يضمن راحة الطلبة وجودة
الخدمات الجامعية المقدمة لهم.

حاتم / ب



التنسيقي، حسب خلية الإعلام و
الاتصال بالجامعة، تحضير الهياكل
البيداغوجية، إلى جانب تنظيم حفلي
الاختتام والافتتاح للسنة الجامعية،
وتنقية الحرم الجامعي من جانب
النظافة والتهيئة والأشغال الجارية
بها، للوقوف على مدى جاهزيتها
واستعدادها لاستقبال الطلبة في
ظروف ملائمة، إضافة إلى متابعة
العمليات البيداغوجية.

وأكد مدير الجامعة، خلال الاجتماع،
على ضرورة استكمال كافة
التحضيرات في أجالها، ومعالجة
النقائص المسجلة بشكل عاجل
لأشغال التهيئة في مختلف الكليات
والمعاهد قبل 15 سبتمبر 2025 كآخر
أجل، مشيراً إلى حرص الجامعة على
انطلاق نشاط مسرعة الأعمال و
توفير مناخ خدماتي متطور ومتجدد
بما يضمن راحة الطلبة وجودة
الخدمات الجامعية المقدمة لهم.

وأضاف البروفيسور شعبان
بعيطيش، أن هدف الوزارة هو

طالب مدير جامعة صالح بوبنيدر
بقسنطينة، بتسريع وتيرة أشغال
تهيئة معاهد وكليات داخل الجامعة،
وانهائها قبل تاريخ 15 من الشهر
الجاري، لضمان دخول جامعي
مريح، مشيراً إلى حرص الجامعة
على انطلاق نشاط مسرعة الأعمال
وتوفير مناخ خدماتي متطور
ومتجدد بما يضمن راحة الطلبة
وجودة الخدمات الجامعية المقدمة لهم.
وعقد أمس، البروفيسور شعبان
بعيطيش، مدير جامعة صالح
بوبنيدر، اجتماعاً تنسيقياً، يندرج
ضمن التحضيرات للدخول
الجامعي الجديد، بقاعة المحاضرات
بكلية الطب وبحضور الأمين
العام للجامعة، نواب مدير وعمداء
الكليات، ومدير المعهد، ومستشاري
المدير، والمدراء الفرعيين، ومسؤولي
واجهات الجامعة ومسؤولة مركز
دعم التكنولوجيا والابتكار، لضبط
الإجراءات المتعلقة بالدخول الجامعي.
كما شمل جدول أعمال الاجتماع

Pr MOHAMED SEÏF
ALLAH KECHEBAR,
DIRECTEUR
DU CRSTRA :
**«NOTRE SAFRAN
EST D'UNE
QUALITÉ
EXCEPTIONNELLE»**



Le directeur du Centre de recherches scientifiques et techniques sur les régions arides (CRSTRA), relevant du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, a mis en évidence, à la lumière des travaux menés dans les laboratoires, la qualité exceptionnelle du safran algérien. «Ce produit se distingue par des caractéristiques qui lui permettent de rivaliser, dans sa globalité, avec les meilleures productions mondiales», a-t-il souligné.

Le Pr Mohamed Seïf Allah Kechegar a indiqué que cette reconnaissance scientifique confère au safran algérien une valeur ajoutée considérable, tant sur le plan économique que stratégique, ouvrant la voie à son positionnement sur les marchés internationaux. Il a révélé que la cérémonie du lancement officiel de la campagne nationale de plantation est marqué par la mise en terre de 2.000 m² de safran, soit l'équivalent d'environ 360 kg de bulbes, au sein de l'École nationale supérieure agronomique (ENSA).

Le directeur du CRSTRA a annoncé qu'une deuxième campagne sera organisée, aujourd'hui, au Centre de recherche en biotechnologie de Constantine, suivie d'une troisième prévue le 6 octobre, à l'Université de Ghardaïa. «Ces opérations, a-t-il expliqué, s'inscrivent dans le cadre de la stratégie nationale de développement du safran, élaborée en partenariat étroit avec le ministère de l'Agriculture».

Insistant sur l'importance de cette culture, le Pr Kechegar a souligné qu'il s'agit de l'épice la plus chère au monde, dont le gramme peut atteindre jusqu'à 35 euros, un prix fortement conditionné par la qualité du produit mis sur le marché.

Abordant les résultats des recherches menées par son secteur, il a indiqué que le safran algérien, présent dans plus de 32 wilayas, s'avère être d'une qualité exceptionnelle. «Nos analyses ont mis en évidence une particularité remarquable : la concentration en crocine, molécule responsable de la coloration du safran, dépasse les 19 %», a-t-il précisé. Et d'ajouter : «De tels niveaux, rarement atteints, ne se rencontrent généralement que dans le safran iranien de très haute qualité. En Algérie, plus de 11 wilayas ont déjà montré ce profil distinctif, confirmant ainsi le potentiel du pays dans ce domaine».

Pour l'intervenant, ces résultats scientifiques ont convaincu les autorités de lancer l'élaboration d'une stratégie nationale pour faire de cette filière un vecteur de valeur ajoutée et un atout économique majeur. «Le safran peut représenter une réelle opportunité pour diversifier l'économie nationale et renforcer la compétitivité de l'Algérie sur les marchés internationaux», a conclu le professeur Kechegar.

K. H.

إعلانات التوظيف والصفقات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التسليم العلمى والبحث العلمى
مركز تنمية التكنولوجيات المتطورة
حي 20 أوت 1956 ص ب 17 بابا حسن- 16303 الجزائر
رقم التعريف الجبلى 408020001106055

إعادة الإعلان عن طلب العروض الوطنى المفتوح

مع اشتراط قدرات دنيا

رقم 03/م.ت.م/2025

بما لحد جوى طلب العروض الوطنى المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا والمنطق جيلتاء، تركيب وتشغيل أجهزة الإعلام الآلى لصالح م.ت.م لمشروع مختبر تصميم الدوائر المتكاملة
يشرع المركز فى إعادة الإعلان عن طلب العروض الوطنى المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا رقم 03/م.ت.م/2025.

هذا الإعلان موجه إلى كل شخص طبيعى أو معنوي مسجل بصفة منتظمة لدى المركز الوطنى للسجل التجارى الذين لديهم الإمكانيات المطلوبة.

- الفترة الممنوحة: المصنوع، المستورد، أو البائع بالجملة فى مجال أجهزة الإعلام الآلى.
- الفترة التقديرية: المنجزون لسفقات مبررة على الأقل بشهادة (01) حسن التنفيذ خلال السنوات العشر الماضية فى مجال المعدات الإعلام الآلى.

الفترة الممنوحة: تحقيق رقم أصل لا يقل قدره عن 10 000 000,00 دينار جزائري خلال السنوات الثلاث (03) الأخيرة التى سبقت إعلان طلب العروض.
بم سحب دفتر الشروط على مستوى مركز تنمية التكنولوجيات المتطورة "CDTA"، حي 20 أغسطس 1956، بابا حسن - 17.P.B، 16303 الجزائر العاصمة، بتقديم إصداق دفع مبلغ غير قابل للاسترداد: عشرة آلاف دينار جزائري (10.000 د.ج) فى حساب RIB: 00100 599 0300 351 375/44، المقترح باسم CDTA لوكالة BNA-Che، بشار، مركز الجزائر العاصمة-الجزائر العاصمة. يجب أن تحتوي العروض على ملف الترشيح، العرض التقنى والعرض المالى كما يلي:

I. ملف الترشيح:

1. تصريح بالترشيح مضمّن موزع ومقوم حسب النموذج المرفق مع دفتر الشروط هذا
2. تصريح بالزراعة مضمّن موزع ومقوم حسب النموذج المرفق مع دفتر الشروط هذا
3. نسخة من القانون الأسلى.
4. الوثائق التى تتعلق بالقوى البشرية التى تسمح للأشخاص بإتمام المؤسسة.
5. كل الوثائق التى تسمح بتقييم قدرة الترشيح على المشاركة

الفترة الممنوحة: السجل التجارى الإلكتروني.

الفترة التقديرية:

- تمديدات حسن التنفيذ: خلال السنوات العشر الماضية فى مجال المعدات الإعلام الآلى

الفترة المالية:

- الحصول المالية مؤشرا عليها من طرف المصالح المختصة (مصلحة الضرائب ومخالفات الصفقات) الثلاثة سنوات الأخيرة التى سبقت إعلان طلب العروض.

II. العرض التقنى:

1. دفتر الشروط والمتضمن:

- أ. تعليمات للمتضمنين: مضمّن ومقوم، يحتوي فى آخر صفحته على الجارة "اقرأ وأقبل" مكتوبة بخط اليد.
 - ب. دفتر الوصف الخاصة (C.P.S) مضمّن ومقوم، بدون ذكر مبلغ العرض، يحتوي فى آخر صفحته على الجارة "اقرأ وأقبل" مكتوبة بخط اليد.
 - ج. دفتر الوصف التقنية العامة (C.P.T.C) مضمّن ومقوم، يحتوي على الجارة "اقرأ وأقبل" مكتوبة بخط اليد.
2. تصريح بالاكتمال وفق النموذج المرفق بعد ملئه، موزع ومقوم وموقع من قبل المتقدم.
3. كل وثيقة تسمح بتقييم العرض التقنى:
- مذكورة تقنية تبريرية تحتوي على أجال التسليم، مدة الضمان وخدمة ما بعد البيع، مضمّنة ومقسومة.
 - المواصفات التقنية التفصيلية للمنتجات المعروضة وفقا للمواصفات التقنية (الطهر، منشأ المنتج، أو مجموعات المواعيد التى تتضمن تفاصيل مواصفات المنتج).
 - التعميد للمنتج بالضمّان - خدمات ما بعد البيع - مودة الأجل.
 - شهادة المطابقة للمعايير الدولية للجهيزات.
 - دفتر الشروط موزع وموقع، يحمل فى الصفحة الأخيرة عبارة مكتوبة بخط اليد "مقبول ومقبول".

III. العرض المالى:

- رسالة التعميد مملوءة، مضمّنة ومقسومة حسب النموذج المرفق مع دفتر الشروط
 - جدول الأسعار الوحيدى مملوء، مضمّن ومقوم
 - التفصيل الكفى والتقديري مملوء، مضمّن ومقوم.
- يوضع ملف الترشيح، العرض التقنى والعرض المالى فى أطرافه منفصلة ومغلقة بإحكام يشمل كل منها تسمية المؤسسة ومرجع طلب العروض وموضوعه وتتضمن عبارة "ملف الترشيح" أو "عرض تقنى" أو "عرض مالى".
- توضع هذه الأطراف الثلاث فى ظرف آخر مغلق بإحكام ومغلف ويحمل عبارة:

" لا يفتح إلا من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض "

إعادة الإعلان عن طلب عروض وطنى مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا رقم 03/م.ت.م/2025 المنطق جيلتاء، تركيب وتشغيل أجهزة الإعلام الآلى لصالح م.ت.م لمشروع مختبر تصميم الدوائر المتكاملة.

حدثت مدة تحضير العروض بواحد وعشرون (21) يوما ابتداء من تاريخ أول ظهور إعادة الإعلان فى الجرائد الوطنية لوفى النشر الرسمية لسفقات المتاملل المسمى.

حدد تاريخ إيداع العروض بأخر يوم لمدة تحضير العروض من الساعة الثامنة إلى الساعة الثالثة عشرة (08) سا 00 د إلى 12 سا 00 د، على مستوى:

مركز تنمية التكنولوجيات المتطورة
الجزائر- 16303 ص ب 17 بابا حسن حي 20 أوت 1956
الطابق الأول لخدمة الاجتماعات

وإذا صاف هذا اليوم يوم عطلة أو يوم راحة قانونية فإن مدة تحضير العروض تمتد إلى غاية يوم العمل الموالى.

يتم فتح أطراف ملف الترشيح والعروض التقنية والمالية فى جلسة علنية وبحضور الممارسين المدعويين بموجب هذا الإعلان فى اليوم المتزامن مع تاريخ إيداع العروض على الساعة الواحدة ظهرا (13 سا 30 د)، على مستوى:

مركز تنمية التكنولوجيات المتطورة
الجزائر- 16303 ص ب 17 بابا حسن حي 20 أوت 1956
الطابق الأول لخدمة الاجتماعات

يبقى المتعهدون ملزمين بعروضهم طول مدة تحضير العروض، زائد تسعون (90) يوما يسري مفعولها ابتداء من تاريخ جلسة فتح الأظرفة.

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Ecole Nationale Polytechnique de Constantine - Malek Bennabi -
NIF : 420020000250386

AVIS D'ATTRIBUTION PROVISOIRE

Conformément aux dispositions de l'article 56 de la loi n° 23-12 du 18 Moharram 1445 correspondant au 5 Août 2023 fixant les règles générales relatives aux marchés publics, ainsi que les dispositions de l'article 65 et 82 du décret présidentiel n°15-247 du 16/09/2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, l'Ecole Nationale Polytechnique de Constantine-Malek Bennabi, informe l'ensemble des soumissionnaires concernés par l'appel d'offres national ouvert avec exigence de capacités minimales N° 06/2025, paru le même jour 29/07/2025 dans les quotidiens (El-Hayet) et (An-Nasr), de l'attribution provisoire du projet : « L'Acquisition d'Equipement au profit de la plateforme science et technologie des matériaux au profit de l'Ecole Nationale Polytechnique de Constantine » modifié, comme suit :

N° Lot	Désignation des Lots	Attributaire provisoire (NIF)	Total Note Tech/ Fin	Montant (DA) (en TTC)	Délai de livraison	Obs
02	Spectromètre RAMAN	EURL 3D SOLUTION NIF : 0015 16099 0573 56	68	88.536.000,00	180 Jours	Offre unique qualifiée techniquement
03	Vibrating sample magnetometers	EURL 3D SOLUTION NIF : 0015 16099 0573 56	68	81.039.000,00	180 Jours	Offre unique qualifiée techniquement

Conformément à l'article 56 de la loi n° 23-12 du 18 Moharram 1445 correspondant au 5 Août 2023 fixant les règles générales relatives aux marchés publics, ainsi que l'article 82 du décret présidentiel n°15-247 du 16 /09/ 2015, portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, les soumissionnaires qui souhaitent prendre connaissance des résultats détaillés de l'évaluation de leurs candidatures, (*offres technique et financières*) sont invités de se rapprocher du service contractant, au plus tard *trois (03) jours* à compter du premier jour de la publication de cet avis par voie de presse, pour leur communiquer ces résultats. Tout soumissionnaire qui conteste le choix opéré par le service contractant, peut introduire un recours dans les *dix (10) jours*, à compter de la première publication de cet avis à la presse nationale, devant la *commission sectorielle des marchés publics*, sise à *11 Rue Doudou Mokhtar - Ben Aknoun - Alger*. Si le dixième jour coïncide avec jour férié ou un jour de repos légal, la date limite pour introduire un recours est prorogée au jour ouvrable suivant.

Le Directeur de l'Ecole

An-Nasr 2-9-2025 ANEP- 2525007355

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Centre de Développement des Technologies Avancées
CITÉ DU 20 AOÛT 1956, BABI HASSEN, 16303 ALGER
NIF N° : 408020001106055

Avis d'Appel d'Offres National Ouvert avec exigences de capacités minimales
N°03/CDTA/2025

Suite à l'insuffisance de l'appel d'offres national ouvert avec exigences de capacités minimales portant sur l'acquisition, l'installation et la mise en service d'équipements informatiques au profit du CDTA pour le projet IC Design LAB. Le Centre procède à la relance de l'appel d'offres National Ouvert avec exigences de capacités minimales N°03/CDTA/2025.

Cet avis s'adresse à toute personne physique ou morale régulièrement inscrite au registre de commerce, ayant la qualité requise et disposant de moyens nécessaires pour pouvoir honorer ses engagements.

- Capacité professionnelle : Fabricant, importateur ou grossiste, dans le domaine des équipements informatiques.
- Capacité technique : Ayant réalisé des marchés justifiés par, au moins, une (01) attestation de bonne exécution dans le domaine des équipements informatiques durant les dix (10) dernières années.
- Capacité financière : avoir réalisé au moins un chiffre d'affaire moyen de 10 000 000,00 DA durant les trois (03) dernières années qui ont précédé l'appel d'offres.

Les soumissionnaires intéressés par le présent avis de relance, peuvent retirer le cahier des charges, le retrait se fera au niveau du Centre De Développement Des Technologies Avancées « CDTA », Cité du 20 Août 1956, Baba Hassen - B.P. 17, 16303 Alger, contre la présentation du reçu de versement de la somme non remboursable de : Dix Mille Dinars Algériens (10 000, 00 DA) au compte BNA, RIB : 00100 599 0300 351 375/44, ouvert au nom du CDTA à l'agence BNA-Che Guevara, Alger Centre - Alger.

Les offres doivent comporter un dossier de candidature, une offre technique et une offre financière comme suit :

I / DOSSIER DE CANDIDATURE :

Le dossier de candidature doit comporter les documents suivants :

1. La déclaration de candidature ; remplie, datée et revêtue du cachet et de la signature du soumissionnaire, selon modèle joint en annexe du présent cahier des charges
2. La Déclaration de probité, remplie, datée et revêtue du cachet et de la signature du soumissionnaire selon le modèle joint en annexe du présent cahier des charges
3. Les statuts pour les sociétés ;
4. Les documents relatifs aux pouvoirs habilitant les personnes à engager l'entreprise ;
5. Tout document permettant d'évaluer les capacités des candidats soumissionnaires :
 - a) **Capacités professionnelles** : Registre de commerce électronique.
 - b) **Capacités techniques** : Attestations de bonne exécution durant les 10 dernières années dans le domaine d'équipements informatiques.
 - c) **Capacités financières** :

Les bilans financiers visés par les services compétents (Services des impôts et commissaire aux Comptes) des trois (03) dernières années qui ont précédé l'appel d'offres.

II. OFFRE TECHNIQUE :

- 1) Le présent cahier des charges comprenant :
 - a. Instruction aux soumissionnaires : signé, daté et cacheté portant à la dernière page la mention manuscrite « Lu et accepté ».
 - b. Le Cahier des Prescriptions Spéciales (C.P.S.) signé, daté et cacheté, sans mentionner le montant de l'offre, portant à la dernière page la mention manuscrite « Lu et accepté ».
 - c. Le Cahier des Prescriptions Techniques Communes (C.P.T.C.) signé, daté et cacheté, portant la mention manuscrite « Lu et accepté ».
- 2) La déclaration à souscrire ; datée et revêtue du cachet et de la signature du soumissionnaire selon le modèle joint en annexe du présent cahier des charges.
- 3) Tout document permettant d'évaluer l'offre technique, à savoir :
 - Mémoire technique justificatif : comprenant la qualité du soumissionnaire, le délai de d'exécution, la durée de garantie, le service après-vente.
 - Les spécifications techniques détaillées des équipements proposés conformément au cahier des spécifications techniques (Catalogue, l'origine du produit, ou les fiches techniques détaillant les spécifications des équipements).
 - Planning de livraison et de mise en service des équipements
 - Les engagements concernant la garantie, maintenance et service après-vente, et délais d'exécution.
 - Certificat de conformité aux normes internationales des équipements.
 - Le présent cahier des charges daté et signé, portant à la dernière page la mention manuscrite « Lu et accepté ».

C. OFFRE FINANCIERE :

- Lettre de soumission renseignée, datée et signée, selon le modèle joint en annexe du cahier des charges.
 - Le bordereau des prix unitaires (BPU) renseigné, daté et signé,
 - Le détail quantitatif et estimatif (DQE) renseigné, daté et signé,
- Le dossier de candidature, l'offre technique et l'offre financière sont insérés dans des enveloppes séparées et cachetées, indiquant la dénomination du partenaire cocontractant, la référence et l'objet de l'appel d'offres ainsi que la mention « dossier de candidature », « offre technique » ou « offre financière ».
- Ces trois enveloppes sont insérées dans une autre enveloppe scellée et anonyme comportant la mention

« À n'ouvrir que par la commission d'ouverture des plis et d'évaluation des offres »
Relance de l'appel d'offres national ouvert avec exigences de capacités minimales
N°03/CDTA/2025 portant sur « l'acquisition, l'installation et la mise en service d'équipements informatiques au profit du CDTA pour le projet IC design lab »

La durée de préparation des offres est fixée à vingt et un (21) jours à partir de la première publication de l'avis de relance de l'appel d'offres, dans le bulletin officiel des marchés de l'opérateur public (BOMOP), la presse ou le portail des marchés publics.

La date de dépôt des offres est fixée au dernier jour de la durée de préparation des offres, de 08 H00 à 12 H00, au niveau du :

Centre de Développement des Technologies Avancées
Cité du 20 août 1956, Baba Hassen, 16303 Alger
1^{er} étage salle de réunion

Si ce jour coïncide avec un jour férié ou avec des jours de repos légal, la date de dépôt des offres est prorogée au jour ouvrable suivant.

L'ouverture des offres se déroulera en séance publique en présence de l'ensemble des soumissionnaires le jour correspondant à la date de dépôt des offres à 13 h 30mn, au niveau du :

Centre de Développement des Technologies Avancées
Cité du 20 août 1956, Baba Hassen, 16303 Alger
1^{er} étage salle de réunion

Les soumissionnaires resteront engagés par leurs offres pendant la durée de préparation des offres augmentée de quatre-vingt (90) jours à compter de la date de la séance d'ouverture des plis.



République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique
Centre de Développement des Energies Renouvelables
ER2 « Etudes et Réalisation en Energies Renouvelables »
11, chemin Doudou Mokhtar – Bloc C – Ben Aknoun – Alger
N° d'identification fiscale : 000716097760894



AVIS D'APPEL D'OFFRES NATIONAL OUVERT AVEC EXIGENCE DE CAPACITÉS MINIMALES N°01/ER2 SPA /2025

La Société ER2 SPA lance un Avis d'Appel d'Offres National Ouvert avec Exigence de Capacités Minimales N°01/ER2 SPA /2025 pour un marché à commandes portant la fourniture par commandes successives d'une quantité maximale de panneaux solaires photovoltaïques équivalente à dix (10) MégaWatt-crête.

1. Retrait du cahier des charges contre le paiement de la somme de 30.000.00 da

Les soumissionnaires intéressés par le présent avis peuvent retirer le cahier des charges auprès de la Commission des Achats de la Société ER2 SPA, sise à l'adresse suivante : 11, chemin Doudou Mokhtar – Bloc C – Ben Aknoun – Alger.

2. Conditions de participation

La participation est ouverte à toute personne morale (fabricants, représentants exclusifs ou agréés, importateurs, entreprises spécialisées en énergies renouvelables) justifiant des capacités techniques, organisationnelles et financières minimales exigées dans le cahier des charges.

3. Dépôt des offres

Les offres doivent être déposées sous pli fermé, portant la mention :

« À N'OUVRIR QUE PAR LA COMMISSION D'OUVERTURE DES PLIS »
APPEL D'OFFRES NATIONAL OUVERT AVEC EXIGENCE DE CAPACITÉS MINIMALES N°01/ER2 SPA /2025
MARCHE A COMMANDES
« FOURNITURE PAR COMMANDES SUCCESSIVES D'UNE QUANTITE MAXIMALE DE PANNEAUX SOLAIRES PHOTOVOLTAÏQUES EQUIVALENTE A DIX (10) MEGAWATT-CRETE »

À l'adresse précitée, conformément aux modalités indiquées dans le cahier des charges.

4. Préparation des offres

La durée de préparation des offres est fixée à (30) trente jours à compter de la date de la première publication de l'avis d'appel d'offre dans la presse nationale.

5. Dépôt des offres

Le jour de dépôt des offres correspond au dernier jour de la durée de préparation des offres tel qu'il est indiqué ci dessous :

- L'heure limite de dépôt des offres est fixée de 08h00 à 12h00.
- L'ouverture des plis aura lieu le même jour à partir de 13h30.

La réunion d'ouverture des plis se tiendra le dernier jour de la durée de préparation des offres à 13h30, si ce jour coïncide avec un jour férié ou un jour de repos légal, la durée de préparation des offres est prorogée jusqu'au jour ouvrable suivant.

6. Les offres resteront valables pendant une durée égale à la durée de préparation des offres augmentée de (90) quatre vingt jours soit (120) cent vingt jours

Les soumissionnaires seront invités pour assister à la séance d'ouverture des plis qui se déroulera à l'adresse sus indiquée.

Tout renseignement complémentaire peut être obtenu auprès de la Commission des Achats d'ER2 SPA à l'adresse susmentionnée ou via adresse électronique contact@er2.dz.